العدد التّاسع عشر
السَّنة العاشرة – المجلد الأول

محرم ١٤٤٨ هـ
يوليو ٢٠٢٦ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٩
وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحتَوَيات

الجرح والتعديل

الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً..... ١١

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري. ١٢-٧٢

العلل والسؤالات

بشر بن عمر الزهراني وسؤالاته للإمام مالك بن أنس في الرواة جمعًا ودراسة ٧٣

د. مصطفى بن محمد محمود بن سيدات مختار ٧٤-١٢٠

الحديث التحليلي

حديث: «اذكروا أنتم اسم الله وكلوا» "دراسة حديثية تحليلية"..... ١٢١

د.ماجد بن عبدالله بن صالح العقل ١٢٢-١٧٠

مصطلح الحديث

ضابط التمييز بين الراوي «الداعية» إلى بدعته وغيره: استقراء العلامات في كتب التراجم ١٧١

ناصر بن عبد الكريم سيف غالب مقبل ١٧٢-١٩٨

علل الحديث

إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل "دراسة نقدية تطبيقية" ١٩٩

ياسر بن عبد الله السلمان ٢٠٠-٢٦٢

الجرح والتعديل

باب يعنى بمباحث نقد رواة الأحاديث والكلام عليهم جرحًا وتعديلًا

الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري
الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف
قسم فقه السنة ومصادرها
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

alkamis1390@icloud.com

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.6

ملخص البحث

عنونت لهذا البحث بـ (الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جَرْحًا وتعديلاً)، والبحثُ يُعالج ظاهرة الاختلاف في أحكام أبي زُرْعة الرازي على الرُّواة جَرْحًا وتعديلاً، ويهدف البحث إلى تحرير الثابت من أقواله، وذلك من خلال معرفة المتأخر من قوليه، فإنْ لم يُعْرف عَمِدْتُ إلى الجمعِ بين قوليه إنْ أَمْكَنَ، فإن لم يمكن اجتهدت في الترجيح بين قوليه، وقد اعتمد الباحث على عِدَّةِ مناهج، وهي: استقراء أقوال أبي زُرْعة المختلفة من خلال كتابه الضعفاء، وسؤال البَرْذعي وابن أبي حاتم له، ثم تحليل أقواله المختلفة، ثم مُقارنة أقواله بأقوال غيره من أئمة الجرح والتعديل، وكان من أبرز النتائج التي خرج بها الباحث: أنَّ الاختلاف في أحكام أبي زُرْعة على الرُّواة منها ما كان حقيقيًا، ومنها ما كان ظاهريًا، وقد أمكن الجمع بين ما كان ظاهره الاختلاف، ومنها: أنَّ أسباب الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة قد تَعَدَّدَت، وتَعَدُّدِهَا أكبر دليل على ما كان عليه من دقة النَّظر، ورَصْدٍ لمراحل أحوالِ الرُّواة.

الكلمات المفتاحية: الرُّواة، اختلفت، أقوال أبي زُرْعة، جَرْحًا، تعديلاً.

Abstract

Dr. Saleh bin Abdullah Aal Nasir Alasiri
Department of the Sunnah and Its Sources.
College of the Noble Hadith and Its Sciences
Islamic University – AL Madinah AL Munawwarah

This study is entitled: The Narrators Regarding Whom the Statements of Abū Zurʿah al-Rāzī Differed in Jarḥ and Taʿdīl.

The research examines the phenomenon of discrepancy in the critical assessments of Abū Zurʿah al-Rāzī (d. 264/878) concerning ḥadīth narrators in terms of jarḥ (disparagement) and taʿdīl (validation). Its primary objective is to establish the definitive position from his statements by identifying the chronologically later of his two opinions. Where the later opinion cannot be determined, reconciliation between the two statements is attempted if possible; if reconciliation proves impossible, a reasoned preference (tarjīḥ) is exercised between them.

The researcher employed multiple methodologies: (1) comprehensive collection (istiqrāʾ) of Abū Zurʿah's discrepant statements from his work al-Ḍuʿafāʾ and from the recorded questions posed to him by al-Bardhaʿī and Ibn Abī Ḥātim; (2) analytical examination of those discrepant statements; and (3) comparative evaluation of his positions against the judgments of other leading authorities in jarḥ wa-taʿdīl.

Among the most significant findings are the following: the discrepancies in Abū Zurʿah's rulings on narrators comprise both real and apparent contradictions, and reconciliation was achievable in cases where the contradiction was merely apparent; furthermore, the causes underlying these discrepancies were multiple, and their very multiplicity constitutes the strongest evidence of the precision of his critical insight and his meticulous tracking of the evolving conditions and phases in the careers of the narrators concerned.

Keywords: ḥadīth narrators; discrepancy in critical assessment; statements of Abū Zurʿah al-Rāzī; jarḥ; taʿdīl.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يُعَدُّ علم الجرح والتعديل من أهم العلوم التي قامت عليها دراسة السنة النبوية؛ إذ به تُميز المرويات المقبولة من المردودَةِ، وبه يُعرف حال الرُّواة جرحًا وتعديلاً، والنُّقاد قد بذلوا جهودًا عظيمة في تمحيص الأسانيد، وتتبع أحوال الرُّواة، ويأتي في طليعة هؤلاء النُّقادِ الإمامُ الحافظ أبو زُرْعة الرازي، والذي عُرِفَ باعتداله ودقته في أحكامه على الرُّواة، حتى قال الذهبي: «يعجبني كثيرًا كلام أبي زُرْعة في الجرح والتعديل، يَبِيْنُ عليه الورع وَالمَخْبَرَةُ، بخلاف رفيقه أبي حاتم؛ فإنَّه جَرَّاحٌ»( )، ومع جلالة أبي زُرْعة ومكانته بين النُّقاد غير أنَّه وُجِدَ اختلافٌ في أقواله على بعض الرُّواة، فتارةً يُعدِّلُ الراوي في رواية، وتارةً يُجَرِّحه في رواية أخرى، وهذا ما يُثير التساؤل حول أسباب هذا الاختلاف في أحكامه على الرُّواة، وهل هو اختلاف حقيقي، أم اختلاف ظاهري يمكن الجمع بينه؟ ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الموسوم بـ: (الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً)، وذلك بقصد جمع الرواة الذين تعارضت فيهم أحكام أبي زُرْعة الرازي جَرْحًا وتعديلاً، ودراسة أحوالهم، ومحاولة الجمع أو الترجيح بين أقواله المختلفة، مع تقديم الجمع بين الأقوال ما أمكن على الترجيح، إذ إنَّ الجمع أولى من الترجيح عند إمكانه، وقد رُوعي في ذلك التفريق بين الجرح المفسَّر والجرح المجمل، وتقديم المفسَّر عند التعارض، مع التنبه إلى أن الجرح قد يَرِد على حديث بعينه، أو على حال مخصوصة من أحوال الراوي، كالتفرد، أو الرواية من الحفظ، أو ما كان بعد الاختلاط أو التغير، ولا يلزم من ذلك الحكم المطلق على ذات الراوي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجودِ عددٍ من الرواة الذين اختلفت أقوال أبي زُرْعة الرازي فيهم بين الجرح والتعديل، وهو اختلافٌ يترتب عليه إشكالٌ منهجي في التعامل مع أحكامه النَّقدية، وفي توظيفها عند الحكم على الرواة ومروياتهم، كما يَبْرُزُ هذا الإشكال في غياب دراسةٍ استيعابية تُعنى بجمع أقواله المختلفة، وتحليلها وتوجيهها، والترجيح بينها، وينبني على هذه المشكلة عددٌ من التساؤلات، من أبرزها:

س١: كم عدد هؤلاء الرُّواة الذين اختلفت فيهم أحكامُ أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً؟

س٢: هل هذا الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة الرازي حقيقي، أم هو اختلافٌ ظاهري يمكن إزالته بجمع أقواله والنَّظر في سياقاتها؟

س٣: ما باعث هذا الاختلاف؟ أهو تغيُّر اجتهاد، أم اختلاف في السِّياق، أم اعتبارات نقدية مخصوصة تتعلّق بالراوي أو بمروياته؟

س٤: كيف يُوثِّق الإمامُ أبو زُرْعة الرازيّ من أدخله في كتاب الضعفاء؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الأمور التالية:

١- جمع الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوالُ أبي زُرْعة الرازي جرْحًا وتعديلاً، وذلك من خلال: كتابه أسامي الضعفاء، وسؤالات: البَرْذعي، وابن أبي حاتم الرازي.

٢- تحرير الثابت من أقوال أبي زُرْعة عند تعدد الروايات عنه.

٣- بيان نوع الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة الرازي في كلِّ ترجمة.

٤- معرفة الأسباب من وراء هذا الاختلاف في أقواله.

٥- التَّعَرُّفِ على مكانة أبي زُرْعة الرازي.

حدود البحث:

يختص هذا البحث بجمع الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوالُ أبي زُرْعة الرازي (جرحًا وتعديلاً)، وذلك من خلال ثلاثة كتب، وهي:

١-كتاب أسامي الضعفاء لأبي زُرْعة الرازي.

٢- وسؤالات البَرْذعي لأبي زُرْعة.

٣- وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، ويخرج عن حدود البحث:

أولاً: الألفاظُ المركبة عند أبي زُرْعة، التي ظاهرها الجمع بين التوثيق والتجريح في لفظٍ واحد. **ثانيًا**: الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوالُه بين (الجرح والجرح الشديد)، وقد اقتصرتُ على ذكرهم في جدولٍ ملحق بآخر البحث؛ لأنَّ دراسة أحوالهم تُطيل البحث وتُخرجه عن حدِّ القبول والنشر في مجلات الجامعات، إذ بلغ عددهم سبعةَ عشرَ راويًا.

الدراسات السابقة:

الدراسات المتعلقة بأبي زُرْعة الرازي من الكثرة بمكان، ومع كثرتها لم أقف على دراسةٍ أفردت موضوع اختلاف أقوال أبي زُرْعة الرازي في الرواة بالدراسة الاستيعابية المستقلة، غير أن بعض الدراسات تناولت عددًا من الرواة الذين يتقاطعون مع رواة هذا البحث، وأقرب تلك الدراسات ثلاث رسائل علمية، وهي على النحو الآتي:

١- **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه: الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البَرْذعي**، وهي رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهي من إعداد الدكتور: سعدي الهاشمي، وقد عقد فصلًا مستقلًا، وهو (الفصل الثالث)، ذكر فيه الرواة الذين رُوي عن أبي زُرْعة فيهم تعديل وتجريح،

وبلغ عددهم: أحد عشر راويًا، وتتقاطع هذه الرسالة مع هذا البحث في أربعة رواة فقط، ويلاحظ على هذا الفصل ما يأتي:

أولاً: الاقتصار على العرض دون التوجيه؛ إذ اكتفى د. الهاشمي بسرد أقوال أبي زُرْعة المختلفة في الرُّواة، دون محاولة توجيهها، أو الجمع بينها عند التعارض.

وثانيًا: إدخالُ ألفاظٍ مركبة خارجة عن حدود البحث؛ حيث تناول عددًا من الرواة الذين ورد فيهم عن أبي زُرْعة ألفاظ تجمع بين التوثيق والتجريح في عبارة واحدة، وهو نوعٌ لا يدخل في نطاق هذا البحث، ومع ذلك لم يُحرِّر توجيه هذه العبارات، ولا محاولة الجمع بينها.

وثالثًا: عدَّ د. الهاشمي: عبد الرحمن بن ثابت العَنْسِيِّ ممن اختلف فيه قول أبي زُرْعة الرازي، اعتمادًا على ما ورد في الطبعة الهندية من التهذيب من تليين أبي زُرْعة له[(١)].

والصواب أنَّ هذا التليين غير ثابت عن أبي زُرْعة؛ إذ جاءت العبارة على وجهها الصحيح في طبعة الرسالة: «قال الدُّوري: عن ابن معين، وابن المديني، والعجلي، وأبو زرعة الرازي: ليس به بأس»[(٢)].

ويؤيد ذلك أنَّ ابن المديني والعجلي لم يُلَيِّنا العَنْسِيَّ؛ بل كان ابن المديني حسن الرأي فيه[(٣)]، وأما العجلي فقال: «لا بأس به»[(٤)].

ورابعًا: عدَّ د. الهاشمي: أيوب بن عتبة اليَمَامي ممن اختلف فيه قول أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً، مع أنَّ أقوال أبي زُرْعة فيه لا تدل على توثيقٍ

(١) أحمد بن حجر العسقلاني، «تهذيب التهذيب»، (ط١، حيدر أباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٥هـ)، ٦: ١٥١، وهي كذلك في الأصل في تهذيب الكمال (٤/ ٣٨١).

(٢) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، تحقيق إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، (ط١، بيروت: ومؤسسة الرسالة، ١٤٣٥هـ)، ٢: ٤٩٤

(٣) يوسف بن الزكي المزي، «تهذيب الكمال». تحقيق بشار عواد، (ط٢، بيروت: ومؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ)، ٤: ٣٨١

(٤) أحمد بن عبد الله العجلي، «معرفة الثقات». تحقيق عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٧٤

صريح؛ إذ ضعّفه في رواية ابن أبي حاتم[١]، وفي رواية البَرْذعي خَصَّصَ الضَّعف بما رواه بالعراق، مع تمريضه في تصحيح روايته باليمامة، فقال: «ويقال: حديثه باليمامة صحيح»[٢]، وهو تعبير لا يقتضي الجزم، كما أنَّ إدخاله في كتاب أسامي الضعفاء[٣]، قرينة قوية تدلُّ على ترجيح تضعيفه عنده.

ولا يُقال إنَّ نَقْلَهُ عن سليمان بن داود اليمامي، أنَّه قولٌ لأبي زُرْعة، كما ذكر د.الهاشمي بقوله: «أو يعتمد على تجريح أحد الأئمة، ويعول على تجريحه، فمثلاً أيوب بن عتبة اعتمد في تجريحه وتوثيقه على شيخه داود بن سليمان»[٤].

أقول: لا يصح القول باعتماد أبي زُرْعة على توثيق سليمان بن داود؛ لأنَّ أبا زُرْعة مَرَّضَ القول بصحةِ ما حَدَّثَ به باليمامة؟ فقال: «يُقال»، فلم يجزم، بخلاف سليمان بن داود الذي جزم باستقامة حديثه باليمامة، وعليه فلا يصح نسبة الاعتماد إلى أبي زُرْعة، وقد أطلق القول بضعفه جمهورُ أئمة الجرح والتعديل[٥].

وخامسًا: عدَّ د. الهاشمي: عمر بن عطاء بن وراز ممن اختلف فيه قول أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً، فقد نقلَ في رواية البَرْذعي تضعيف أبي

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، «الجرح والتعديل». تحقيق عبد الرحمن المعلمي، (ط١، حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٢٧١هـ)، ٢: ٢٥٣

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٣٠هـ) ص٢٦٤.

(٣) عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٣٠هـ) ص٣١٠

(٤) سعدي الهاشمي، «أبو زُرْعة الرازي وجهوده في السنة النبوية». (ط١، المدينة المنورة: مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٢٦هـ)، ٣: ١٤٠٣

(٥) هذا الراوي كنت قد درست حاله في بحثي: (الرُّواة المُتَكَلَّم في روايتهم عن بعض شيوخهم من رجال سنن ابن ماجه دراسة نظرية تطبيقية على بعض مروياتهم)، وأوردت أقوال النُّقاد فيه، والبحث قيد النشر بمجلة التراث النبوي.

زُرْعة له، وفي رواية ابن أبي حاتم: «مكي لين»، قال د. الهاشمي: وفي نسخة من الجرح والتعديل: «مكي، ثقة لين».

أقول: الذي يظهر عدم التعارض بين قولي أبي زُرْعة؛ لأنَّ الظاهر أنَّ في العبارة سقطًا، صوابها: «ليس ثقةً؛ لين»، أو أنَّ لفظةَ: «ثقة»؛ أُقحمت، فالراوي متفق على تضعيفه. قال ابن معين: «وهم يضعفونه»[(١)]. وقال الفسوي: «وسمعت أصحابنا يضعفونه»[(٢)]. وقال ابن خزيمة: «تكلم أصحابنا في حديثه لسوء حفظه»[(٣)].

وعلى كلٍ لو ثبتت هذه اللفظة: «ثقة لين»، فإنها من الألفاظ المركبة التي جمع فيها أبو زرعة بين التوثيق والتجريح في لفظٍ واحدٍ، فهي خارجة عن حدود بحثي.

وسادسًا: فات د. الهاشمي عددٌ من الرُّواة اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة، وهم على قسمين:

القسم الأول: الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زرعة جرحًا وتعديلاً، وقد بلغوا ثمانية رواة، وقد تناولهم هذا البحث بالدِّراسة، وممن فاته تحت هذا النوع:

١- عبدُ اللهِ بنُ نافعٍ الصَّائِغُ.

٢- عبدُ الرَّحمن بنُ حَمَّادِ الشُّعَيْثِيُّ.

٣- عُمَرُ بن مالك الشَّرْعَبيُّ.

٤- هِشَامُ بنُ سَعْدٍ المَدَنِيُّ.

٥- حَكِيمُ بنُ جُبَيرٍ الأَسَدِيُّ.

---

(١) عباس بن محمد الدُّوري، «التاريخ ليحيى بن معين رواية الدوري». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية،١٤٣٤هـ)، ١: ١٢١

(٢) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٣: ٢٤٤

(٣) محمد بن إسحاق بن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ». تحقيق ماهر الفحل، (ط١، الرياض: دار الميمان، ١٤٣٠هـ) ٣: ١٨٨

٦- سَعِيدُ بنُ سَالِمٍ القَدَّاحُ.
٧- يَحْيَى بنُ أَبِي حَيَّةَ الكَلْبِيُّ.
٨- يَزِيدُ بنُ هُرْمُزَ المَدَنِيُّ.

القسم الثاني: رواة اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة بين الجرح والجرح الشديد، وبلغوا سبعة عشر راوياً، أُلحقوا بآخر البحث، وبذلك يكون مجموع عدد من فاتهم الباحث خمسةً وعشرين راوياً.

٢- **أبو زُرْعة الرازي ومنهجه في الجرح والتعديل**، وهي عبارة عن رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بغزة، وهي من إعداد الباحثة: أميرة صالح الناطور، وتتقاطع رسالة الباحثة مع رواة بحثي في أربعة رواة فقط، ويوجد بعض الملاحظات حول ما كتبته الباحثة:

أولاً: تبعت الباحثة ما ورد في رسالة د. الهاشمي في نسبة تليين عبد الرحمن بن ثابت العَنْسِي إلى أبي زُرْعة، وهو ما لم يثبت عنه، وما كتبته في الوقفة الثالثة عن رسالة د. الهاشمي يغني عن إعادته هنا.

ثانيًا: حملُ توثيق أبي زُرْعة لخطَّاب بن القاسم على ما قبل اختلاطه، مع أنَّ أبا زُرْعة مرَّض القول باختلاطه فقال: «يقال إنَّه اختلط»، وهذا مما لا ينهض قرينةً للجزم بهذا التوجيه.

ثالثًا: فات الباحثة عددٌ من الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة، وما كتبته في الوقفة السادسة مما فات د. الهاشمي يغني عن إعادته هنا.

٣- **مصطلح لا بأس به عند الإمام أبي زرعة الرازي**، وهي عبارة عن رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بغزة، وهي من إعداد الباحثة: نور رفيق أبو حليمة، وقد عقدت الباحثة فصلاً، وهو الفصل الثالث يتعلق بـ: الرواة الذين تعددت فيهم أقوال

أبـي زرعـة الـرازي جرحًـا وتعـديلاً، وقـد ذكـرت الباحثـة خمسـةَ رواةٍ، تقاطـع بحثـي مـع مـا ذكـرت في راوٍ واحـد فقـط، وهـو عبـد الرحمـن بـن حمـاد الشُّـعَيْثيّ، والأربعـة هـم خـارج حـدود بحثـي، وقـد أوردت الباحثـة أقـوال النُّقـاد في الشُّـعَيْثيّ غيـر أنهـا لـم تحـرر الثابـت مـن قولـي أبـي زُرْعـة، ولـم تتعـرض لتوجيـه اخـتلاف عباراتـه.

والخلاصـة: يتبيَّـن مـن خلال اسـتعراض هـذه الرسـائل الـثلاث أنهـا لـم تسـتوعب جميـع الـرواة الذيـن اختلفـت فيهـم أقـوال الإمـام أبـي زُرْعـة الـرازي، كمـا أنهـا لـم تُعْـنَ بتوجيـه هـذا الاخـتلاف، ولا بمحاولـة الجمـع أو الترجيـح بيـن أقوالـه، ممـا يبرز الحاجـة إلـى دراسـة مسـتقلة تُعنـى بتحريـر اخـتلاف أقـوال أبـي زُرْعـة في الـرُّواة، وجمعهـا وتوجيههـا، والترجيـح بينهـا، وهـو مـا تسـعى هـذه الدراسـة إلـى تحقيقـه.

منهج البحث:

اتَّبعتُ في هذا البحث عِدَّةَ مناهج:

المنهـج الاسـتقرائي: وذلـك باسـتقراء أقـوال أبـي زُرْعـة الـرازي في الـرُّواة الذيـن اختلفـت فيهـم أحكامـه بيـن الجـرح والتعديـل، وذلـك مـن خلال ثلاثـة كتـب، وهـي: (كتـاب أسـامي الضعفـاء)، و(سـؤالات البَرْذعـي لأبـي زُرْعـة الـرازي)، و(الجـرح والتعديـل)، لابـن أبـي حاتـم الـرازي.

المنهـج التحليلـي: وذلـك مـن خلال تحليـل أقـوال أبـي زُرْعـة الـرازي المختلفـة في الـرُّواة مـن حيـث سـياقاتها ودلالاتهـا.

المنهـج المقـارن: وذلـك مـن خلال مُقارنـة أقـوال أبـي زُرْعـة الـرازي بأقـوال غيـره مـن أئمـة الجـرح والتعديـل، وذلـك بِغَـرَضِ النَّظـرِ في مواطـن الاتفـاق والاخـتلاف بينـه وبيـن بقيـة النُّقـاد.

إجراءات البحث:

١- رتَّبتُ الرواة بحسب حروف المعجم في كلِّ مطلبٍ.

٢- اخترت صياغة ترجمة رواة البحث من تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣- أذْكُرُ اختلاف عبارات أبي زرعة الرازي في الراوي، وأعْزُوهَا إلى مصادرها الأصيلة.

٤- أذْكُرُ أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً، مع ذكر خلاصة أقوالهم والترجيح.

٥- أجتهدُ في دفع التعارض بين قولي أبي زُرْعة الرازي في الراوي الذي اختلف قوله فيه، وذلك بالجمع، فإن تعذَّرَ ذلك عمدتُ إلى الترجيح بين قوليه.

٦- ذيَّلتُ البحث بوضع جدولٍ للرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة بين الجرح، والجرح الشديد.

٧- استخلاص أسباب الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة، وإبرازها في خاتمة البحث.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمةٍ، ومبحثين، وخاتمة، وثَبْت للمصادر والمراجع، وهي على النحو الآتي:

فأمَّا المقدمة فذُكِر فيها: موضوع البحث وأهميته، وأهدافه، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

وأمَّا مباحثه: فكانت في مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لأبي زرعة الرازي.

المبحث الثاني: الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اختلاف أقوال أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً من خلال سؤالات البَرْذعي، وابن أبي حاتم.

المطلب الثاني: اختلاف أقوال أبي زُرْعة من خلال من أدخلهم في الضعفاء، وَعَدَّلَهم في سؤالات ابن أبي حاتم.

وأمَّا الخاتمة فذُكِر فيها: أبرز النتائج، والتوصيات.

المبحث الأول:
ترجمة مختصرة لأبي زُرْعة الرازي:

اسمه ونسبه وكنيته:

هو سَيِّدُ الحُفَّاظ، ومُحَدِّث الرَّيِّ ومسندها: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ، القرشيُّ الْمَخْزُومِيُّ، أبو زُرْعة الرازي، من موالي عياش بن مطَرِّف.

وهو أحد الأئمة المشهورين، والحفاظ المتقنين، والجوالين المكثرين، والأعلام المذكورين[(١)].

ولادته:

اختلف في تحديد تاريخ مولد أبي زُرْعة الرازي على عِدَّةِ أقوال، أقواها قولان:

القول الأول: أنَّه وُلد سنة (٢٠٠هـ)، وهو ما صرّح به أبو زُرْعة نفسه؛ إذ قال: «ولدت سنة مئتين»[(٢)]، وهو اختيار أبي الحسين بن المنادي، وأبي سعيد بن يونس، والذهبي[(٣)].

---

(١) انظر: علي بن الحسن بن عساكر، «تاريخ دمشق». تحقيق عمر العمراوي، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ٣٨: ١٦؛ والمزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٦، ومحمد بن أحمد الذهبي، «تذكرة الحفاظ». تحقيق زكريا عميرات، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ٢: ١٠٥

(٢) انظر: أحمد بن علي الخطيب، «تاريخ بغداد». تحقيق بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ١٢: ٣٣

(٣) الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٧

القول الثاني: أنَّه وُلد سنة (١٩٤هـ)، وهو ما اختاره أحمد بن محمد بن سليمان الرازي[(١)].

نشأته وَرَحَلاتِهِ:

اشتغل أبو زُرْعة بطلب العلم في سن مبكرة وهو حَدَثٌ[(٢)]، وحرص في بداية الطلب على الأخذ عن شيوخ بلده، والسماع منهم، وكَتْبِ حديثهم قبل أن يرحل إلى البلدان الأخرى. قال أبو زُرْعة: كتبتُ بالرَّيّ عن نحو ثلاثين شيخًا قبل أن أخرج إلى العراق[(٣)]، كما أنَّه سمع وكتب عن غير أهل بلده ممن قدم الرَّيِّ؛ إذ كانت حاضرة علمية يقصدها العلماء.

وأمَّا عن رحلاته في طلب العلم:

كان ارتحال أبي زُرْعة من الرَّيِّ، وهو ابن ثلاث عشرة سنة[(٤)]، وتنوّعت رحلاته بين داخل إقليم خُرَاسَان وخارجه:

فأمَّا ما كان داخل إقليم خُرَاسَان: فمن أشهر المدن التي رَحَلَ إليها قزوين، وكان دخوله إليها في سنة (٢١٣هـ)[(٥)]، كما رَحَلَ إلى نيسابور، وقد أعدَّ له إسحاق بن راهويه مئة وخمسين ألف حديث حتى ليُلقيها عليه، منها خمسون ألفًا معلولات لا تصح[(٦)].

وأمَّا ما كان خارج إقليم خُرَاسَان: فمن أشهر المدن التي رَحَلَ إليها بغداد، وكان نزوله عند أحمد بن حنبل، واجتمع عليه الحفاظ من أهل بغداد، ومن خارجها، ثم رَحَلَ إلى واسط، والبصرة، والكوفة، ثم رَحَلَ إلى الحجاز، ثم رَحَلَ إلى الشام، ثم رَحَلَ إلى مصر، فأقام بها خمسةَ

(١) المصدر السابق، ١٣: ٧٨

(٢) انظر: المصدر السابق، ١٣: ٦٦

(٣) انظر: أبو حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٤

(٤) انظر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٧

(٥) انظر: الخليل بن عبد الله الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث». تحقيق وليد متولي محمد، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٣١هـ)، ص٢٨٠

(٦) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٠

عشرَ شهرًا، وكان قد عزم على قلة المقام بها، فلما رأى كثرة العلم بها، وكثرة الاستفادة عَزَمَ على المقام بها مُدَّةً، وفي هذه الرحلة حَصَّلَ كتب الشافعي، فباع بعض مُدَّخراته، وأمر من يكتبها له بثمانين درهمًا[١]، وقد استغرقت مُدة رحلاته أربعَ عشرةَ سنة، غاب فيها عن وطنه[٢].

حفظه ومكانته العلمية:

بلغ أبو زرعة الرازي الغاية من قوة الحفظ، وهو ما يعجز الوصف عنه، وقد شهد له الأئمة بسعة الإحاطة بالآثار، ومعرفته الدقيقة بالرجال، وبلدانهم، وطبقاتهم، وتواريخ وفياتهم، وكان حفظه للأحاديث وعللها مما يدهش العقول. قال أبو جعفر التُّسْتَريُّ: سمعت أبا زُرْعة يقول: إنَّ في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أيِّ كتابٍ هو، في أيِّ سطرٍ هو، في أيِّ صَفْحَةٍ هو، في أيِّ ورقةٍ هو[٣]. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «ما رأيت أحدًا أحفظ من أبي زُرْعة الرازي»[٤]. وقال إسحاق بن راهويه: «كل حديث لا يعرفه أبو زُرْعة الرازي ليس له أصل»[٥]. وقال أحمد بن حنبل: ما جاوز الجسر أحفظ من أبي زُرْعة[٦]. وقال أبو يعلى الموصلي: ما سمعنا بذكر أحدٍ في الحفظ إلا كان اسمه أكثر من رؤيته إلا أبو زُرْعة الرازي، فإنَّ مشاهدته كانت أكبر من اسمه، جَمَعَ حفظَ الأبواب، والشيوخ، والتفسير[٧].

وأمَّا عن مكانته العلمية: فقال أبو حاتم: حدَّثني أبو زُرْعة وما خلَّف بعده مثله: فقهًا، وفهمًا، وعلمًا، وصدقًا، وصيانةً، ولا أعلمُ أحدًا

(١) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٤٠

(٢) انظر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٨

(٣) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٩

(٤) عبد الله بن عدي الجرجاني، «الكامل في ضعفاء الرجال». تحقيق مازن السرساوي، (ط٣، القاهرة: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ)، ١: ٣١٩

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٧

(٧) انظر: ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١: ٣٢٠

كان يفهم هذا الشأن مثله[١]. وقال ابن حبان: «كان أحد أئمة الدنيا في الحديث، مع الدين، والورع، والمواظبة على الحفظ والمذاكرة، وترك الدنيا وما فيه الناس»[٢]. وقال الخليلي: الإمام الحافظ، المتفق عليه بلا مدافعة: بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وخراسان، والجبل، لا يختلف فيه أحدٌ[٣]. وقال الخطيب: كان إمامًا مُتْقِنًا حافظًا ربانيًا مكثرًا صادقًا، قدم بغداد غير مرة، وجالس أحمد بن حنبل وذاكره[٤]. وقال الذهبي: كان إمامًا ربانيًا من أفراد الدهر: إخلاصًا، ودينًا، وذكاءً، وحفظًا، وعملاً، وعلمًا[٥].

وأمَّا عن مكانة أقواله: فقد حظيت أقواله بمكانةٍ رفيعةٍ عند أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين، واعتمدها أصحاب المصنفات في الرِّجال والعلل، وعدّوه من أئمة هذا الشأن؛ غير أنَّ هذا الاعتماد لم يمنع من وقوع اختلافٍ في عبارات أبي زُرْعة في بعض الرُّواة، وهو اختلافٌ لا يُفهم على وجهه إلا باستقراء جميع أقواله، والنظر في سياقاتها، ومراتب ألفاظها، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه تحريرًا وتوجيهًا وترجيحًا.

أبرز شيوخه:

١- الفضل بن دكين، أبو نعيم الملائي، (ت٢١٩هـ)، وقد سئل أبو زُرْعة في أيِّ سنة كتبتم عن أبي نعيم؟ قال: في سنة (٢١٤هـ)[٦].

(١) انظر: المصدر السابق، ١: ٣١٩

(٢) محمد بن حبان البستي، «الثقات». تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، (ط١، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ)، ٨: ٤٠٧

(٣) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٠

(٤) انظر: الخطيب، «تاريخ بغداد»، ١٢: ٣٣

(٥) انظر: الذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ٢: ١٠٥؛ والذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٦٧

(٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٤٠

٢- إبراهيم بن موسى بن يزيد الفراء، الرازي، (ت٢٢٠هـ)، وقد كَتَبَ عنه مئة ألف حديث[١]، ولآزمه ثماني سنين[٢].

٣- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر، (ت٢٣٥هـ)، وقد كَتَبَ عنه مئة ألف حديث[٣].

أبرز تلامذته:

١- سعيد بن عمرو بن عمار، أبو عمار البَرْذعي، (ت٢٩٢هـ). قال ابن عبد الهادي: الحافظ الناقد.. صَحِبَ أبا زُرْعة وتخرَّج به[٤]. وقال الذهبي: لازم أبا زُرْعة، وفقه به[٥].

٢- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن النسائي، (ت٣٠٣هـ).

٣- عبد الرحمن بن أبي حاتم بن محمد بن إدريس، أبو محمد الرازي، (ت٣٢٧هـ). قال الذهبي: الحافظ الثبت، ابن الحافظ الثبت.. وكان ممن جمع معرفة الفن، وعلوِّ الرواية[٦]. وقال الخليلي: أخذ علم أبيه، وأبي زُرْعة، وكان بحرًا في معرفة الرجال، والعلوم، ومعرفة الحديث الصحيح من السقيم[٧].

وفاته:

مات أبو زُرْعة الرازي - رحمه الله- مطعونًا مبطونًا، يَعْرَقُ جبينه في

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٧

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٤

(٣) انظر: الخطيب، «تاريخ بغداد»، ١٢: ٣٣

(٤) انظر: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، «طبقات علماء الحديث». تحقيق أكرم البوشي، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ)، ٢: ٤٥٩

(٥) انظر: الذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ٢: ٢٢١، والذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٤: ٧٧

(٦) انظر: محمد بن أحمد الذهبي، «ميزان الاعتدال». تحقيق محمد عرقسوسي وعدد من الباحثين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٠هـ)، ٢: ٥١٧

(٧) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٣

النَّزْع[١]، وكانت وفاته بالرَّي آخر يوم من ذي الحجة سنة (٢٦٤هـ)، وقد شَاخ، وهو ابن أربعِ وستين سنة[٢].

المبحث الثاني:
الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اختلاف أقوال أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً من خلال سؤالات البَرْذعي، وابن أبي حاتم.

(١/ ١) - الحَكَمُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ الأَعْرَجِ البَصْرِيُّ، ثِقَةٌ رُبَّمَا وَهِمَ، من الثالثة[٣].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نَقل ابن أبي حاتم عن أبي زُرْعة الرازي في الحَكَمِ بن عَبْدِ اللهِ قولان:

١ - قوله مرةً: «ثقة»[٤].

٢- وقوله مرة أخرى: «فيه لين»[٥].

الوجه الثاني: ذكر أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: نصَّ على توثيقه: أحمد بن حنبل[٦]،

(١) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٤٦

(٢) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٠، والمزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٩، والذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ٢: ١٠٦، و«سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٨

(٣) أحمد بن حجر العسقلاني، «تقريب التهذيب». تحقيق طارق عوض الله، (ط١، القاهرة: دار الكوثر، ١٤٣١هـ)، ص١٩٦

(٤) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ١٢٠

(٥) المصدر السابق.

(٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ١٢٠

والعجلي[١]، وأبو زُرْعة - في رواية- وذكره ابن حبان في ثقاته[٢]، وأخرج له في صحيحه[٣]، وأخرج له كل مِنْ الأئمة: مسلم[٤]، وابن خزيمة[٥]، والحاكم[٦].

وتوسَّط فيه: الفسوي، فقال: «لا بأس به»[٧]، والذهبي، فقال: «صدوق»[٨].

المُلَيِّنون: انفرد أبو زُرْعة الرازي - في رواية- بِتَلْيِيِّنِهِ.

خلاصة أقوال الأئمة والترجيح: الذي يظهر أنَّه ثقة، ويكفي في تقويته توثيقُ أحمد بن حنبل، وإخراج الإمام مسلم[٩]، والنسائي[١٠]، وأبو داود[١١] له.

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

اختلافُ قولِ أبي زُرْعة في الحَكَم بن عبد الله محمولٌ على اختلاف الجهة؛ فتوثيقه له باعتبار أصل ضبطه وعدالته، وتليينه باعتبار وقوع

(١) العجلي، «معرفة الثقات»، ١: ٣١١

(٢) ابن حبان، «الثقات»، ٤: ١٤٤

(٣) علي بن بلبان الفارسي، «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان». تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢)، ٨: ٣٩٥، و١٠: ٤٥ و١١: ٢٣٢ و١١: ٢٤٠

(٤) مسلم بن الحجاج القشيري، «صحيح مسلم». تحقيق محمد ذهني وآخرين، وعناية محمد زهير الناصر، (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ)، ٦: ٢٦

(٥) ابن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح»، ٣: ٥٠٧، برقم ٢٠٩٦، و٢٠٩٧ و٢٠٩٨

(٦) محمد بن عبد الله النيسابوري، «المستدرك على الصحيحين». تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ)، ١: ٢٩٣، برقم١٣٦، و٧: ٥١٦، برقم٧٩٦٨

(٧) يعقوب بن سفيان الفسوي، «المعرفة والتاريخ». تحقيق أكرم ضياء العمري، (ط١، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٣٩٣هـ)، ٣: ١٠٦

(٨) محمد بن أحمد الذهبي، «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة». تحقيق محمد عوَّامة، (ط٢، بيروت: دار قرطبة، ١٤٣٠)، ٢: ٣٠٣

(٩) القشيري، «صحيح مسلم»، ١: ١٣٧، برقم ٣٧٢، و٣: ١٥١، برقم ١١٣٣، و٦: ٢٦، برقم ١٨٥٨

(١٠) أحمد بن شعيب النسائي، «سنن النسائي». عناية عبد الفتاح أبو غدة، (ط٣، بيروت: دار البشائر، ١٤٠٩)، ٨: ٢٥، برقم ٤٧٤٨

(١١) سليمان بن الأشعث السجستاني، «سنن أبي داود». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ)، ٤: ١٠٧، برقم ٢٤٤٦

الوهم منه أحيانًا، وهو أمر لا يُخرج الراوي عن حدِّ الثقة؛ فهو: «ثقة فيه لين»، وعليه فالجمع بين القولين أولى من الترجيح، ولا تعارض بينهما من حيث الحقيقة؛ إذ إن كثيرًا من الثقات قد وُصفوا بليِنٍ يسير مع بقاء الاحتجاج بحديثهم.

(٢/ ٢) - خَطَّابُ بنُ القَاسِمِ الحرَّانيُّ، أبو عمر قاضي حَرَّان، ثقةٌ، اخْتَلَطَ قبلَ مَوْتِهِ، مِن الثامنة[١].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في خطَّاب بن القَاسمِ قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «منكر الحديث، يُقال: إنَّه اختلط وتغيَّر قبل موته»[٢].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «ثقة»[٣].

الوجه الثاني: ذكر أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: قال ابن معين[٤]، وابن حجر[٥]: «ثقة». وقال أحمد بن حنبل: «لا بأس به»[٦]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٧]، ونقل الذهبي[٨]، توثيق ابن معين واقتصر عليه، ونقلُ النَّاقدِ حكمَ من قبله

(١) انظر: ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٢٢٧

(٢) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي»، ص ١٠٤

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٣٨٦

(٤) عثمان بن سعيد الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق أحمد محمد سيف، (ط٢، مكة: جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ)، ص ١٠٤

(٥) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٢٢٧

(٦) سليمان بن الأشعث السجستاني، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم». تحقيق زياد منصور، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ)، ص ٢٧٢

(٧) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٢٣٢

(٨) الذهبي، «الكاشف»، ٢: ٣٦١

وسكوته عليه يدلُّ على اعتماده له، وهو مسلكٌ يتكررُ من الذَّهبي في كتبه[١].

المُجَرِحُونَ: قال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه»[٢]، ورماه بعضهم بالاختلاط؛ كبرهان الدين الحلبي[٣]، وابن حجر[٤]، وابن الكيال[٥].

خلاصة أقوال الأئمة والترجيح: الذي يظهر أنَّ القولَ قولُ من وثَّقه؛ إذ قد احتجَّ به الأئمة، وأمَّا تضعيف أبي حاتم الرازي لخَطَّاب ومخالفته للجمهور، فلما عُرِفَ عنه من شِدَّةِ النقد، فأبو حاتم «شرطه في التعديل صعب»[٦]، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، ووصفه الذهبي بأنَّه: «جَرَّاح»[٧]، وأنَّه «متعنِّتٌ في الرجال»[٨]، وكذا وصفه ابن حجر، فقال: «عنده عَنَتٌ»[٩].

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يُحمل توثيق أبي زُرْعة لخطَّاب بن القاسم على أصل حاله، وهو ما وافقه عليه جمهور النُّقاد، ويُحمل جرحه له على أحد أمرين:

أولاً: تقييد لبعض الروايات الخاصة؛ كنكارة حديث معين؛ كالحديث

(١) انظر: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، «مقارنة المرويات». (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٣٣)، ٢: ٤٧٣-٤٧٤

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٣٨٦

(٣) إبراهيم بن محمد الحلبي، «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط». تحقيق علاء الدين علي رضا، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٨)، ص١١٢

(٤) ابن حجر، «تقريب التهذيب» ص ٢٢٧

(٥) محمد بن أحمد بن الكيال، «الكواكب النيرات». تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، (ط٢، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، ١٤٢٠هـ)، ص١٥١

(٦) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية». جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (ط١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ)، ١٢: ٣٥٠

(٧) الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٨١

(٨) المصدر السابق ١٣: ٢٦٠

(٩) أحمد بن حجر العسقلاني، «هدى الساري». تحقيق نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ)، ٢: ١١٨٢

الذي جاء من طريقه: «صُومَا يَوْمًا مَكَانَهُ»، وقد استنكره النسائي عقب إخراجه[(١)]، وكذلك ابن عبد البر[(٢)].

ثانيًا: أو احتمال تغيّر حال خطَّاب في سنواته الأخيرة، وأمَّا اختلاطه فالذي يظهر أنَّه لم يختلط، وذلك لعدة أسباب:

أحدها: أنَّه لم ينص أحدٌ من المتقدمين على اختلاطه، فالذين أطلقوا القول بتوثيقه؛ كابن معين، وأحمد، وابن حبان لم يرمه أحدٌ بالاختلاط، وأبو حاتم الرازي الذي قال عنه: يكتب حديثه، لم يرمه بالاختلاط أيضًا.

وثانيها: أنَّ أبا زُرْعة الرازي لم يجزم بثبوت اختلاطه، وإنما مرَّض القول بذلك، وهو ما يُضْعِفُ الاستدلال به على تضعيفه مطلقًا، وكذلك الذهبي، فإنَّه قال: «وقيل: تغير»[(٣)].

وثالثها: أنَّ القولَ باختلاطه إنما هو قول لبعض المتأخرين، ولا يُعرف مُستنده.

(٣/ ٣) - عبدُ اللهِ بنُ نافعٍ الصَّائِغُ، المَخْزُومِيُّ، أبو محمدٍ المدنيُّ، ثقةٌ صَحِيحُ الكِتَابِ، فِي حِفْظِهِ لِينٌ، من كبارِ العَاشِرَةِ، (ت٢٠٦هـ)، وقيل: بعدها[(٤)].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في عبد الله بن نافع قولان:

(١) أحمد بن شعيب النسائي، «السنن الكبرى». تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ٣: ٣٦٥، كتاب الصيام، ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، برقم ٣٢٨٧

(٢) يوسف بن عبد الله بن عبد البر، «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد». تحقيق بشار عواد وآخرون، (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان، ١٤٣٩هـ)، ٧: ٤٤٦

(٣) الذهبي، «الكاشف»، ٢: ٣٦١

(٤) انظر: ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٤٥٠

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «عندي منكر الحديث، حَدَّثَ عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر، عن النبي ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي ﷺ»، وأحاديث غيرها مَنَاكير»[(١)].

وقال البَرْذعي أيضًا - عقب سؤاله لأبي زُرْعة عن حديثٍ- فقال: «بمثل هذا يُستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجلٌ واحدٌ؛ يَعني أنَّ عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث، يُسْتَدَلُّ على سُوء حفظه، وضَعْفِهِ»[(٢)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «لا بأس به»[(٣)].

الوجه الثاني: ذكر أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: قال ابن معين[(٤)]، والعجلي[(٥)]، والنسائي مرة[(٦)]، والحاكم[(٧)]، والخليلي[(٨)]: «ثقة». وقال ابن حبان: «صحيح الكتاب، وإذا حَدَّثَ من حفظه ربما أخطأ»[(٩)]. وقال البَرْذعي: «لا بأس به»[(١٠)]. وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث»[(١١)]، ورمز له الذهبي في الميزان بـــ(صح)؛ إشارة إلى أنَّ العمل على توثيقه، وقال: «صاحب مالك، وُثِّقَ»[(١٢)]، ورمز

(١) البرذعي، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة»، ص ١١٧
(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٦
(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ١٨٣
(٤) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين»، ص ١٥٢
(٥) ابن حبان، «معرفة الثقات»، ٢: ٦٤
(٦) المزي، «تهذيب الكمال»، ٤: ٣٠٣
(٧) الحاكم، «المستدرك على الصحيحين»، ١: ٥٥٤، برقم ٦٤٤
(٨) الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص ٩٨
(٩) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٣٤٨
(١٠) البرذعي، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة»، ص ٤٤١
(١١) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٧: ٥٠
(١٢) الذهبي، «ميزان الاعتدال»، ٢: ٤٥٧

لـه ابـن حجـر في اللسـان بـــ (صـح)[١]؛ إشـارة إلـى أنَّـه ممـن تُكُلِّـم فيـه بلا حجـة. وقـال مـرة: «صـدوق، مـع لـين فيـه»[٢].

وجعلـه ابـن معيـن[٣] مـن أثبـت النَّـاس في مالـك بـن أنـس، وجعلـه أحمـد بـن صالـح المصـري، وأبـو داود[٤]، مـن أعلـم النَّـاس بحديـث مالـك، وقـد اختـص بملازمتـه، ونـصَّ ابـن سـعد علـى أنَّـه: لَـزِمَ مالـك لزومًـا شـديدًا، وكان لا يقـدم عليـه أحـدًا[٥].

المُجَرِحُـونَ والمُلَيِّنـون: قـال أحمـد بـن حنبـل: «لـم يكـن في الحديـث بـذاك»[٦]. وقـال البخـاري: «تعـرف حفظـه وتنكـر، وكتابـه أصـح»[٧]. وقـال أبـو حاتـم الـرازي: «ليـس بالحافـظ هـو لـين، تعـرف حفظـه وتنكـر، وكتابـه أصـح»[٨]. وقـال الدارقطنـي: «يعـتبر بـه»[٩].

ونـصَّ أحمـد بـن حنبـل علـى أنَّـه وإن كان مـن أعلـم النـاس بحديـث مالـك، وأنَّـه يحفـظ حديـث مالـك كلـه، غيـر أنَّـه دخلـه بآخـرةٍ شَـكٌّ[١٠]، ولـما

(١) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٣٤٧

(٢) أحمـد بـن حجـر العسـقلاني، «موافقـة الـخُبر الـخَبر في تخريـج أحاديـث المختصـر». تحقيـق حمـدي عبـد المجيـد، (ط٢، الريـاض: مكتبـة الرشـد، ١٤١٤هـ)، ١: ١٣١

(٣) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٢: ٤٤٣

(٤) انظر: المصدر السابق

(٥) انظـر: محمـد بـن سـعد الزهـري، «كتـاب الطبقـات الكبيـر». تحقيـق علـي محمـد عمـر، القاهـرة: مكتبـة الخانجي، ١٤٢١هـ)، ٧: ٦١٦

(٦) ابـن أبـي حاتـم، «الجـرح والتعديـل»، ٥: ١٨٣، وفي «سـؤالات أبـي داود للإمـام أحمـد»، ص٢٢٦: «لـم يكـن يحسـن الحديـث».

(٧) محمـد بـن إسـماعيل البخـاري، «التاريـخ الكبيـر». تحقيـق محمـد بن صالـح الدباسـي، (ط١، الريـاض: الناشـر المتميـز، ١٤٤٠هـ)، ٦: ٢٧٣

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ١٨٣

(٩) أحمـد بـن محمـد البرقـاني، «سـؤالات أبـي بكـر البرقـاني للإمـام أبـي الحسـن الدارقطنـي». تحقيـق محمـد بـن علـي الأزهـري، (ط١، القاهـرة: الفـاروق الحديثـة، ١٤٢٧هـ)، ص ٩٢

(١٠) انظر: ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٢: ٤٤٣

ذكر البَرْذعي لأبي زُرْعة أصحاب مالك، وذكر عبد الله بن نافع، قال: «كَلَّحَ وجْهه»[(١)]. وقال ابن عدي: «روى عن مالك غرائب»[(٢)].

الخلاصة والترجيح يمكن إجمالها فيما يلي:

١- أنَّ ما حَدَّثَ به عبد الله بن نافع من كتابه، فهو ثقة فيه؛ إذ هو صحيح الكتاب، وعليه يُحمل توثيق من عَدَّلَهُ، وأمَّا ما حَدَّثَ به من حفظه؛ ففيه ما هو معروف، وفيه ما هو مُنكر، وعليه يُحمل تجريح من جَرَّحَهُ، وما أُنكر عليه إنما هو أفراد وغرائب لا مطلق حديثه.

وقولُ البخاري، وأبي حاتم الرازي، وابن حبان، وابن حجر يُفيد أنهم سبروا حديثه، ففرقوا بين ما يُحَدِّثُ به من كتابه، وما يُحَدِّثُ به من حفظه.

٢- عبد الله بن نافع وصفه بعض النُّقاد بأنَّه من أثبت النَّاس وأعلمهم بحديث مالك بن أنس، غير أنَّ من جرحه في مالك؛ كأبي زُرْعة الرازي، وأحمد بن حنبل، وابن عدي مُقَدَّمٌ على مَنْ وَثَّقَهُ وقَدَّمَهُ في مالك؛ وذلك لقرينتين:

الأولى: تقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل المبهم: فالذين جرحوا عبد الله بن نافع في مالك بن أنس جاء جرحهم مُفَسَّرَاً، فقد جُرِحَ بأنَّه في آخر عمره دَخَلَهُ شكٌ في حديث مالك كما قال أحمد بن حنبل، وجُرِحَ أيضًا بوجود المناكير والغرائب فيما يرويه عن مالك كما نصَّ على ذلك: أبو زُرْعة وابن عدي.

والثانية: المعرفة بحديث الشيخ: فأبو زُرْعة من أعرف النَّاس بحديث الإمام مالك وعلله. قال علي بن الحسين بن الجُنيد[(٣)]: «ما رأيت أحدًا

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زُرعة الرازي»، ص ٤٤١، وهو كناية عن جرحه، وعدم ارتضائه إياه. انظر: محمد خلف سلامة، «لسان المحدثين». (ط١، القاهرة: دار أندلسية، ١٤٤٤هـ)، ٤: ٢٣٥

(٢) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٧: ٥٠

(٣) قال الشيخ المعلمي في حاشية «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٠: «وكان ابن الجنيد قد اعتنى بحديث مالك وجمعه، ولذلك يقال له: المالكي».

أعلم بأحاديث مالك بن أنس مُسْنَدِهَا ومُنْقَطِعِهَا من أبي زُرْعة»[(١)]، وقد جَرَحَ عبد الله بن نافع في مالك، فقوله مُقَدَّمٌ على قول غيره، وعليه فعبد الله بن نافع لا يحتمل ما يتفرد به عن مالك بن أنس؛ لوجود المناكير والغرائب في حديثه عنه، ولشهرة الإمام مالك بن أنس، وكثرة أصحابه، فهو ممن يجمع حديثه.

٣- رواية عبد الله بن نافع لموطأ الإمام مالك بن أنس تُعْتَبَرُ مقبولةً؛ لأنَّه يروي الموطأ من كتابه، وليس من حفظه، ولذا قال البخاري: «في حفظه شيء، وأمَّا الموطأ فأرجو»[(٢)].

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يحمل قول أبي زُرْعة: «لا بأس به»؛ على أصل حاله، ولا سيما فيما رواه من كتابه، ويحمل قوله: «منكر الحديث»؛ على أحد أمرين:

الأول: ما يتفرد به عن مالك بن أنس بما فيه نكارة، ففي أحاديثه عنه مناكير وغرائب. قال ابن حجر: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له»[(٣)].

الثاني: ما حَدَّث به من حفظه، ففي حفظه ما هو مُنكر؛ وبذلك ينتفي التعارض.

(٤/ ٤) - عبدُ الرَّحمن بنُ حَمَّادِ بنِ شُعَيْثٍ، الشُّعَيْثيُّ، أبو سَلَمَةَ العَنْبَرِيُّ، البَصْرِيُّ، صَدُوقٌ، رُبَّما أَخْطَأَ، مِن صغار التاسعةِ، (ت٢١٢هـ)[(٤)].

الكلام عن الراوي من وجوه:

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٠
(٢) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٢: ٤٤٣
(٣) ابن حجر: «هدى الساري»، ٢: ١١٦٨
(٤) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٤٧١

الوجه الأول: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في عبد الرحمن بن حماد قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «شيخٌ، ليس بذاك»[(١)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «لا بأس به»[(٢)].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي:

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: ذكره ابن حبان في ثقاته[(٣)]. وقال الدارقطني: «ثقة»[(٤)]. وقال الذهبي: «صدوق»[(٥)]، ورمز له ابن حجر في اللسان بـ(هـ)[(٦)]؛ إشارة إلى أنَّه مختلف فيه، والعمل على توثيقه، وقال: «من كبار شيوخ البخاري...روى عنه البخاري حديثًا واحدًا»[(٧)].

المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون: قال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي»[(٨)]، وتقدم قول أبي زُرْعة في رواية البَرْذعي.

خلاصة أقوال الأئمة والترجيح: يظهر أنَّ عبارة ابن حجر هي أجمع الأقوال وأدقُّها في تلخيص حاله؛ إذ جمع أطراف الأقوال بأوجز لفظ، وألطف إشارة، فَحَكَمَ عليه بأنَّه صدوق ربما أخطأ.

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ٩٣)

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ٢٢٥

(٣) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٣٧٨

(٤) محمد بن عبد الله النيسابوري، «سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ص ١٥٩

(٥) محمد بن أحمد الذهبي، «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث». تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (ط١، لا يوجد معلومات بخصوص بلد ودار الطباعة، ١٤٢٦هـ)، ص ٣٢٩

(٦) أحمد بن حجر العسقلاني، «لسان الميزان». تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٣هـ)، ٩: ٣٥٣

(٧) ابن حجر، «هدى الساري»، ٢: ١١٠٨

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ٢٢٥

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يُحمل قوله: «لا بأس به»؛ على أصل حاله، وقوله: «شيخٌ، ليس بذاك»؛ فيشير إلى أنه ليس من أهل الضبط والإتقان، بل فيه لين، فلا يُحتج بحديثه إذا انفرد، ولو أراد التضعيف الحقيقي لقال: ضعيف، أو منكر الحديث.

(٥/ ٥) - عُمَرُ بن مالك الشَّرْعَبيُّ، المصريُّ، لا بأسَ به، فقيه، مِن السابعة[(١)].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في عمر بن مالك قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «ليس بذاك»[(٢)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «صالح الحديث»[(٣)].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي:

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: قال أحمد بن صالح المصري: «ثقة»[(٤)]. وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ لا بأس به»[(٥)]، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «شيخ»[(٦)]، وذكره ابن شاهين في ثقاته[(٧)]. وقال أبو القاسم بن بشكوال:

(١) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٦٠٣

(٢) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ١٦٨

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٦: ١٣٦

(٤) عمر بن أحمد بن شاهين، «تاريخ أسماء الثقات». تحقيق محمد علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ)، ص ١٨٩

(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٦: ١٣٦

(٦) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٤٤٣

(٧) ابن شاهين، «تاريخ أسماء الثقات»، ص ١٨٩

«لا بأس به»[١]، وأخرج له ابن خزيمة[٢]، والحاكم[٣]، وهذا يقتضي توثيقه عندهما.

المُلَيِّنون: لَيَّنَهُ أبو زُرْعة الرازي في رواية عنه كما تقدم آنفًا.

خلاصة أقوال الأئمة والترجيح: الجرح الوارد فيه غير مفسر، ومعارض بتوثيق إمام بلده: أحمد بن صالح، وهو أعرف بأهل بلده من الغريب.

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يحمل قوله: «صالح الحديث»؛ على أصل حاله، وقوله: «ليس بذاك»؛ فيشير إلى أنَّه ليس من أهل الضبط والإتقان، بل فيه لين، فلا يُحتج بحديثه إذا انفرد، وهو ما عبّر عنه بعبارتين مختلفتين متقاربتين في الدلالة.

(٦/ ٦) - محمد بن دِينار الأَزْدِيُّ، ثم الطَّاحِيُّ، أبو بَكْر بنُ أبي الفُرَاتِ البَصْرِيُّ، صدوقٌ سَيِّئُ الحِفظِ، ورُمِيَ بالقَدَر، وتَغَيَّر قبل موته، من الثامنة[٤].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي.

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في محمد بن دينار قولان:

(١) خلف بن عبد الملك بن بشكوال، «شيوخ عبد الله بن وهب القرشي». تحقيق عامر حسن صبري، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٨هـ)، ص١٩٠

(٢) ابن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح»، ٣: ٤٨٥، كتاب الصوم، باب إباحة الوصال إلى السحر، برقم ٢٠٧٣

(٣) الحاكم، «المستدرك على الصحيحين»، ٣: ٢٨٩، كتاب الجهاد، قفلة كغزوة، برقم ٢٤٣٦

(٤) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص٧٠٣

١- قال البَرْذعي: سَمِعتُ أبا زُرْعة يقول في حديث ذكرناه، فقال: «هذا مُحَمَّد بن دينار الطَّاحي يقوله: وهو ضعيف الحديث جدًا»[(١)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «صدوق»[(٢)].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: قال كلٌ من: ابن معين[(٣)]، والنسائي مرة[(٤)]: «ليس به بأس». وقال العجلي[(٥)]، وأبو حاتم الرازي[(٦)]، ومحمد بن المظفر[(٧)]: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في ثقاته[(٨)]، وقال ابن عدي: «حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به»[(٩)]. وقال الذهبي: «حسنوا أمره»[(١٠)]، وأخرج له ابن خزيمة[(١١)]، وهذا يقتضي توثيقه عنده.

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ٤٤١

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢٥٠

(٣) المصدر السابق.

(٤) المزي، «تهذيب الكمال»، ٦: ٣٠٣

(٥) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٢٣٧

(٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢٤٩

(٧) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني»، ص ١٢٥

(٨) ابن حبان، «الثقات»، ٧: ٤١٩

(٩) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٩: ٢٣٣

(١٠) الذهبي، «الكاشف»، ٤: ١٠٧

(١١) ابن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح»، ٢: ٤٢١، برقم ١٢٦٨، و٣: ٤٢٨، برقم ٢٠٠٣، و٤: ٢٧، برقم ٢٢٦٣

المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنُون: قال ابن معين مرة: «ضعيف»[١]. وقال أحمد بن حنبل: «كان - زعموا- لا يحفظ، كان يتحفظ لهم»[٢]. وقال البزار: «ليس بالحافظ»[٣]. وقال كلٌ من النسائي[٤]، والدارقطني مرة: «ضعيف»[٥]. وقال العقيلي: «في حديثه وهم»[٦]. وقال ابن حبان: «الإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما لم يخالف الثِّقات»[٧]. وقال الدارقطني مرة: «متروك»[٨]، ولم يرمز له الحافظ ابن حجر في اللسان[٩]، بأحد رمزيه؛ فدلَّ على ضعفه عنده.

خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح: يظهر أنَّ عبارة ابن حبان هي الأعدل

(١) محمد بن عمرو العقيلي، «كتاب الضعفاء». تحقيق مازن محمد السرساوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٧هـ)، ٥: ٣٥٢، ومحمد بن حبان البستي، «كتاب المجروحين». تحقيق محمد بن إنسان فرحات، (ط١، بيروت: شركة دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ)، ٢: ٣١٩، وإبراهيم بن عبد الله الختلي، «سؤالات ابن الجنيد». تحقيق أحمد محمد سيف، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ)، ص ٤٠٩، ووقع فيه: «ليس به بأس، فعاوده، فقال: ليس بالقوي»، وهذا يرجِّح القول بتضعيفه عن ابن معين، فتعديله كان أولاً، ثم تراجع ابن معين عنه، وقال: ليس بالقوي، وأكثر الروايات عن ابن معين هي القول بضعفه، فقد اجتمع أربعة من أصحابه على نقل التضعيف عنه، وهم: معاوية بن صالح عند العقيلي، وابن الجنيد وابن الغلابي كما في سؤالات ابن الجنيد، وابن أبي خيثمة مرة عند ابن حبان.
وأمَّا تعديل ابن معين له، فلم ينقله عنه غير ابن أبي خيثمة، وقد اختلفت الرواية عنه، فمرة ينقل تعديله عنه، ومرة ينقل تضعيفه عنه، وكثرة الروايات عن ابن معين بتضعيفه ترجح القول بضعفه عنه، وهذا الذي اختاره محمد بن أحمد الذهبي، «المغني في الضعفاء». تحقيق نور الدين عتر، (ط١، دمشق: دار النهاج القويم، ١٤٤٧هـ)، ٢: ١٩٢، فإنه قال: «وضعفه ابن معين».
وأمَّا قول علي بن محمد بن القطان، «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام». تحقيق الحسين آيت سعيد، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٧هـ)، ٣: ١١٠: «ويُروى عن ابن معين استضعاف حديثه، وذلك بقياسه إلى غيره ممن هو فوقه، وإلا فقد روي عنه أنه قال فيه: لا بأس به»، فهو جمعٌ مُتكلَّف.

(٢) أبو داود، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم»، ص ٣٥٢

(٣) أحمد بن عمرو البزار، «مسند البزَّار». تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ)، ٦: ١٤٠

(٤) المزي، «تهذيب الكمال»، ٦: ٣٠٣

(٥) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني»، ص ١٢٥

(٦) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ٥: ٣٥٢

(٧) ابن حبان، « كتاب المجروحين»، ٢: ٣١٩

(٨) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني»، ص ١٢٤

(٩) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٤٠٥

في تلخيص حاله؛ إذ قال: الإنصاف في أمره: تركُ الاحتجاج بما انفرد به، والاعتبار بما لم يخالف الثقات.

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

أولاً: يُلاحظ أنَّ الجرح الوارد عن أبي زُرْعة في رواية البَرْذعي جاء مقترنًا بحديث بعينه؛ مما يدلُّ على أنَّ قوله: «ضعيف الحديث جدًا» مُتوجه إلى هذا الحديث الخاص، لا إلى ذات الراوي على الإطلاق.

ثانيًا: هناك احتمال آخر، وهو حمل هذا الجرح على ما حَدَّث به بعد اختلاطه، فقد ذكر علي بن المديني أنَّه تغير قبل موته[(١)]، وكذا ابن حجر[(٢)]، وذكره برهان الدين الحلبي في المختلطين[(٣)].

ثالثًا: هناك احتمال ثالث، وهو حمل هذا الجرح على تفرداته عن بعض شيوخه الذين لا يُحتمل تفرده عنهم؛ كخالد بن مِهران الحذَّاء، وداود بن أبي هند القُشيري، وسعيد بن إياس الجريري، وعبيد الله بن عمر العمري، ومعمر بن راشد، وهشام بن عروة، ويونس بن عُبيد، وغيرهم ممن يُجمع حديثهم، وتقدم قول ابن حبان: الإنصاف ترك الاحتجاج بما انفرد.

(٧/ ٧) - هِشَامُ بنُ سَعْدٍ المَدَنِيُّ، أبو عَبَّادٍ، أو أبو سَعِيدٍ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، ورُمِي بِالتَّشَيُّعِ، من كِبَارِ السَّابِعَةِ، (ت١٦٠هـ)، أو قَبْلَهَا[(٤)].

الكلام عن الراوي من وجوه:

(١) محمد بن علي الآجري، «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم». تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، ١٤١٨هـ)، ٢: ١١١

(٢) تقريب التهذيب (٢٢٧).

(٣) البرهان الحلبي، «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»، ص ٣٢١

(٤) ابن حجر: «تقريب التهذيب»، ص ٨٦٢

الوجه الأول: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في هشام بن سعد قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «واهي الحديث»[(١)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «شيخ محله الصدق»[(٢)].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: حَدَّثَ عنه ابن مهدي[(٣)]. وقال ابن معين مرة: «هو صالحٌ، ليس بمتروك الحديث»[(٤)]. وقال العجلي: «جائز الحديث، وهو حسن الحديث»[(٥)]، ووثقه البزار[(٦)]، وصَدَّقَهُ السَّاجي[(٧)]. وقال الدارقطني: «ليس به بأس، وفي حفظه شيء»[(٨)]. وقال الذهبي: «حسن الحديث»[(٩)]. وقال ابن حجر مرة: «ضُعِّفَ من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن»[(١٠)]، وهو من أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود[(١١)]. وقال الذهبي: «وهو مكثر عنه، بصير بحديثه»[(١٢)].

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص١٢٩

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٦٢

(٣) مغلطاي بن قليج البكجري، «إكمال تهذيب الكمال». تحقيق عادل محمد، وأسامة إبراهيم، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ)، ١٢: ١٤٣

(٤) أحمد بن زهير بن أبي خيثمة، «التاريخ الكبير». تحقيق صلاح فتحي هلال، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ٢: ٣٣٥

(٥) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٣٢٩

(٦) البزار، مسند البزار»، ١٠: ٥١

(٧) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ١٤٣

(٨) الحسين بن أحمد بن بكير، «سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث»، تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ص ٣٨

(٩) الذهبي، «الكاشف»، ٤: ٤٢٥

(١٠) أحمد بن حجر العسقلاني، «النكت على كتاب ابن الصلاح». تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤)، ١: ٤٦٤

(١١) المزي، «تهذيب الكمال»، ٧: ٤٠٣

(١٢) الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ٧: ٣٤٥

المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون: لم يحدِّث عنه يحيى بن سعيد القطان[١]، وضعفه: ابن سعد[٢]، وأبو حاتم الرازي[٣]، والفسوي[٤]، والنسائي[٥]، وابن حبان[٦]، وابن عدي[٧]، وضعفه ابن معين مرة، واختلفت الروايات عنه في درجة ضعفه: ففي رواية لَيَّنَهُ[٨]، وفي رواية ضَعَّفَهُ[٩]، وفي رواية ذهب إلى شِدَّةِ ضَعْفِهِ[١٠]. وقال ابن المديني: «صالح، ولم يكن بالقوي»[١١]، ولعلَّ ابن المديني عنى صالح في نفسه. وقال أحمد بن حنبل: «كذا وكذا»[١٢]، وقال: «ليس بمُحْكَم الحديث، ولم يرضه»[١٣]، وضعفه ابن حجر مرة، فلم يرمز له بأحد رمزيه[١٤].

خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح: هشام بن سعد من أثبت الناس في زيد بن أسلم، ضعيف في غيره، ومما يقوي هذا الترجيح أنَّ جرحه جاء مُفَسَّراً، ومتى اجتمع تعديل مجمل وجرح مفسر، قُدِّم الجرح المُفَسَّر، فقد جرحه ابن معين بأنَّ حديثه مُخْتَلِطٌ[١٥]، ووصفه ابن حبان بكثرة

(١) أبو داود، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»، ص ٢٢٠

(٢) ابن سعد، «كتاب الطبقات الكبير»، ٧: ٥٧٦

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٦١

(٤) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٤: ٢٧٠

(٥) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ٢٥١

(٦) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥١١

(٧) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٣٣٧

(٨) عبد الرحمن بن محرز البغدادي، «معرفة الرجال». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ)، ص ١٥٩، ونصُّ عبارته: «ليس هو بذاك القوي».

(٩) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ١٨١، وابن أبي خيثمة، «التاريخ الكبير»، ٢: ٣٣٥

(١٠) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٣٣٤

(١١) عثمان بن محمد بن شيبة، «سؤالات عثمان بن محمد بن شيبة للإمام علي بن المديني». تحقيق محمد علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ص ٤٤

(١٢) عبد الله بن أحمد بن حنبل، «كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل». تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس، (ط٢، الرياض: دار القبس، ١٤٢٧هـ)، ٢: ٥٠٧

(١٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٦١

(١٤) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٤٤٠

(١٥) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ١٤٣

المخالفة[١]، ووصفه البَرْذعي بأنَّ في حديثه وهمًا كبيرًا[٢]، ووصفه ابن حجر بأنَّه «غير ضَابِطٍ»[٣]، وقال عنه مرة: «لا يحتجُّ بما تفرد به؛ فكيف إذا خالف»[٤]، وكلُّ هذا الجرح جاء في مقابل التعديل المبهم.

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يحمل قوله: «شيخ محله الصدق»؛ على عدالته، ويحمل قوله: «واهي الحديث»؛ على شدة ضعف ضبطه، وكثرة مخالفته، ولا سيما في غير روايته عن زيد بن أسلم، والبَرْذعي أدرك أنَّ أبا زُرْعة قد تفرَّدَ بالقول أنَّه واهي الحديث، بخلاف غيره من النُّقاد، فلم يقل أحدٌ إنَّه شديدُ الضعفِ غَيْرَهُ، فقال: «أتقنت ذلك عن أبي زُرْعة، وهشام عند غير أبي زُرْعة أجلُّ من هذا الوزن»[٥].

المطلب الثاني:
اختلاف أقوال أبي زُرْعة من خلال من أدخلهم في الضعفاء، وَعَدَّلَهم في سؤالات ابن أبي حاتم.

(٨/ ١) - حَكِيمُ بنُ جُبَيرٍ الأَسَدِيُّ، وقيل: مولى ثَقِيفٍ، الكُوفِيُّ، ضَعِيفٌ، رُمِيَ بالتَّشَيُّعِ، من الخَامِسَةِ[٦].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[٧].

(١) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥١١

(٢) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ١٢٩

(٣) ابن حجر، «هدى الساري»، ٢: ٩٥٠

(٤) أحمد بن حجر العسقلاني، «فتح الباري بشرح صحيح البخاري». تحقيق نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧)، ١: ٤١٨

(٥) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ١٢٩

(٦) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ١٩٨

(٧) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٢٠

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «محله الصدق إنْ شاء الله»[١].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

المُعَدِّلُون: انفرد أبو زُرْعة الرازي بتعديله مرة كما تقدم النقل عن ابن أبي حاتم الرازي.

المُجَرِحُونَ: الجمهور من النُّقاد ذهبوا إلى تضعيفه؛ غير أنهم اختلفوا في درجة الضَّعْف:

فمنهم من ذهب إلى ضَعْفِهِ فقط: كالثوري[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، والعجلي[٤]، ويعقوب بن شيبة[٥]، والبزار[٦]، والنسائي[٧]، والسَّاجي[٨]، وابن حبان[٩]، والدارقطني[١٠]، والبيهقي[١١]، والذهبي[١٢]، وكان يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي لا يُحدِّثانِ عَنه[١٣].

واشتدَّ تضعيفه عند آخرين: كشعبة بن الحجاج[١٤]، وابن معين[١٥]،

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٢٠١

(٢) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ٢: ٢٨٧

(٣) عبد الله بن أحمد «كتاب العلل ومعرفة الرجال»، ١: ٣٩٦

(٤) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٤: ١١٦

(٥) المزي، «تهذيب الكمال»، ٢: ٢٥٧

(٦) البزار، «مسند البزار»، ٥: ٢٩٤، برقم ١٩١٣

(٧) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ١٩١

(٨) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٤: ١١٦

(٩) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ١: ٤٥٦

(١٠) علي بن عمر الدارقطني، «الضعفاء والمتروكون». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ)، ص ١٠٥

(١١) أحمد بن الحسين البيهقي، «معرفة السنن والآثار». تحقيق عبد المعطي قلعجي، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ)، ٩: ٣٢٩

(١٢) محمد بن أحمد الذهبي، «حق الجار». تحقيق هشام بن إسماعيل السقا، (ط١، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٠٥)، ص ٣٨

(١٣) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير»، ٣: ٣٥٢

(١٤) محمد بن عيسى الترمذي، «الجامع الكبير». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١، دمشق: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ)، ٥: ١٤٩، برقم ٣٠٩٤

(١٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٢٠١

وأبو داود[١]، وأبو حاتم الرازي[٢]، والعقيلي[٣]، والدارقطني[٤]. وقال الجوزجاني: «كذاب»[٥].

خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح: الذي يظهر أنَّه إلى الضَّعف أقرب، وهو قول الأكثر وهم الجمهور، وأمَّا تكذيب الجوزجاني له، فمحمول على بدعته؛ إذ كان حكيم بن جبير الكوفي غاليًا في التشيع كما وصفه: الفسوي[٦]، وابن حبان[٧]، والغالب على الكوفيين التشيع، قاله ابن عدي[٨]، والجوزجاني معروف بتحامله عليهم؛ قال ابن حجر: «ولا عبرة بِحَطِّهِ على الكوفيين»[٩].

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

حكيم بن جبير ضعيف عند أبي زُرْعة الرازي وذلك بإدخاله في كتاب أسامي الضعفاء، وهو بذلك موافق لقول الجمهور الذين ضعفوه، وأمَّا عن وصفه بأنَّ محله الصدق، فمحمولٌ على أنَّه ليس بكذاب؛ بل محله الصدق إن شاء الله، فلا يُعارض تصديقه له حكمه العملي بإدخاله في الضعفاء.

(١) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٤: ١١٦

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٢٠١

(٣) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ١: ٤٨٥

(٤) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني»، ص ٦٦

(٥) إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، «أحوال الرجال». تحقيق عبد العليم البستوي، (ط١، فيصل آباد: حديث أكاديمي، ١٤٣١هـ)، ص ٤٩

(٦) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ٩٩

(٧) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ١: ٤٥٦

(٨) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٣: ٢٦٦

(٩) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ١: ٥٣

(٩/ ٢) - سَعِيدُ بنُ سَالِمٍ القَدَّاحُ، أَبُو عُثْمَانَ المَكِّيُّ، أصلُه من خُراسان أو الكوفة: صدوقٌ يَهِمُ، ورُمِيَ بِالإِرْجَاءِ، وكَانَ فَقِيهًا، من كِبَارِ التَّاسِعَةِ[١].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[٢].

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «هو عندي إلى الصدق ما هو»[٣].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: وثقه: ابن معين[٤]، وعلي بن المديني[٥]، وزاد ابن المديني: «ولم يكن بالقوي». وقال العجلي: «ليس بحجة»[٦]، فهو عنده عدلٌ؛ غير أنَّه ليس بحجة.

وتوسط فيه جماعة: فصَدَّقَهُ: أبو داود[٧]، وأبو حاتم الرازي[٨]، والذهبي[٩]. وقال النسائي: «ليس به بأس»[١٠]. وقال ابن عدي: «حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة ... وهو عندي صدوق لا بأس به، مقبول الحديث»[١١].

(١) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص٢٩٥

(٢) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٢٧

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٤: ٣١

(٤) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ٢: ٥٥

(٥) ابن أبي شيبة، «سؤالات عثمان بن محمد بن شيبة للإمام علي بن المديني»، ص ٤٨

(٦) العجلي، «معرفة الثقات»، ١: ٣٩٩

(٧) المزي، «تهذيب الكمال»، ٣: ١٦٣

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٤: ٣١

(٩) الذهبي، «المغني في الضعفاء»، ١: ٣٧٥

(١٠) المصدر السابق.

(١١) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٥: ٥٢٧

المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون: قال الدارمي: «ليس بذاك في الحديث»[(١)]. وقال الفسوي: «كان له رأي سوء، وكان داعيةً، مَرْغُوبٌ عن حديثه وروايته»[(٢)]، وضعفه السَّاجي[(٣)]، وقال العقيلي: «كان ممن يغلو في الإرجاء، وفي حديثه وهم»[(٤)]. وقال ابن حبان: «كان يرى الإرجاء، ويهم في الأخبار، حتى يجيء بها مقلوبة، حتى خرج بها عن حدِّ الاحتجاج به»[(٥)].

خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح: الذي يظهر أنَّه صدوق، وهو قول كبار النُّقاد، ويكفي في تقويته تعديل أبي حاتم الرازي، والنسائي له مع تشددهما، وأما تَضْعِيفُ مَنْ ضَعَّفَهُ فمحمول على بدعة الإرجاء، والتي كان غاليًا فيها، وداعيةً إليها.

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

الذي يظهر أنَّه لا تعارض بين إدخال أبي زُرْعة الرازي لسالم القَدَّاح في كتاب أسامي الضعفاء، وبين قوله: هو عندي إلى الصدق ما هو، فسالم القَدَّاح عند أبي زُرْعة أقرب إلى الصدق؛ لكن في روايته التي تؤيد بدعته هو فيها ضعيف.

(١٠/ ٣) - محمَّدُ بنُ جابر بن سَيَّار الحَنَفِيُّ، اليمامي، أبو عبد الله، أصلُه من الكوفة: صَدُوقٌ، ذَهَبَتْ كُتُبُهُ، فَسَاءَ حِفْظُهُ، وخَلَطَ كَثِيرًا، وعَمِيَ فَصَارَ يُلَقَّنُ، من السَّابِعَةِ، مَاتَ بَعْدَ السَّبْعِينَ[(٦)].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

(١) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين»، ص ١١٨

(٢) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ٥٤

(٣) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٥: ٢٩٨

(٤) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ٢: ٥٧٢

(٥) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ١: ٥٩٣

(٦) انظر: ابن حجر: «تقريب التهذيب»، ص ٦٩٣

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[١].

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «صدوق إلا أنَّ في حديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح»[٢].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

المُعَدِّلُون: قال الذهلي: «لا بأس به»[٣].

المُجَرِحُونَ: حدَّث عنه عبد الرحمن بن مهدي ثم تركه[٤]. وقال ابن معين[٥]، وأبو داود[٦]: «ليس بشيء». وقال أحمد بن حنبل: «يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، يقولون: رأوا في كتبه لحقا، حديثه عن حماد فيه اضطراب»[٧]. وقال الفلاس: «صدوق، كثير الوهم»[٨]. وقال البخاري: «ليس بالقوي»[٩]. وقال العجلي[١٠]، والفسوي[١١]، والنسائي[١٢]، والدارقطني[١٣]، والبيهقي[١٤]، والذهبي[١٥]: «ضعيف». وقال

(١) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٥٧

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢١٩

(٣) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٣: ٥٢٧

(٤) صالح بن أحمد بن حنبل، «العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل برواية المروذي وصالح بن أحمد والميموني». تحقيق وصي الله بن محمد عباس، (ط١، القاهرة: دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ)، ص ١١٥

(٥) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ٢: ٥٩

(٦) المزي، «تهذيب الكمال»، ٦: ٢٦٠

(٧) المروذي وصالح بن أحمد، «كتاب العلل ومعرفة الرجال»، ٣: ٦١

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢١٩

(٩) البخاري، «التاريخ الكبير»، ١: ٢٨٥

(١٠) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٣: ٥٢٧

(١١) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٢: ١٢١

(١٢) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ٢٤٢

(١٣) علي بن عمر الدارقطني، «سنن الدارقطني». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ)، ٢: ٥٣

(١٤) البيهقي، «معرفة السنن والآثار»، ٢: ٤٢٤

(١٥) محمد بن أحمد الذهبي، «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق». تحقيق مصطفى أبو الغيط، (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤٢١هـ)، ١: ١٣٥

أبو حاتم الرازي: «ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلقن... وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقًا، وحديثه عن حماد فيه اضطراب»[(١)]. وقال البزار: «وكان سيئ الحفظ»[(٢)]. وقال ابن حبان: «كان أعمى، يُلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذُوكِرَ به، فَيُحَدِّثُ به»[(٣)]. وقال ابن عدي: «خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه»[(٤)].

خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح: ضعيفٌ، ويشتدُّ ضعفه فيما يرويه عن حماد بن أبي سليمان خاصة.

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

لا يوجد تعارض بين إدراج أبي زرعة الرازي لمحمد بن جابر في كتاب أسامي الضعفاء وبين تصديقه له؛ فقد كان تصديقه سابقًا قبل ذهاب بصره وكتبه وسوء حفظه، ومع كثرة تخاليطه ومناكيره، حكم عليه بالضَّعْفِ.

(١١/ ٤) - يَحْيَى بنُ أَبِي حَيَّةَ الكَلْبيُّ، أَبو جَنَاب، مشهورٌ بها، ضَعَّفُوهُ لِكَثْرةِ تَدْلِيسِهِ، من السادسة، (ت ١٥٠ هـ)، أَو قبلها[(٥)].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[(٦)].

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢١٩

(٢) البزار، «مسند البزار»، ٨: ٢٦

(٣) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٣١٦

(٤) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٩: ١٣٦

(٥) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٨٨٩

(٦) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٧١

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «صدوق، غير أنه كان يدلس»[١].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: قال يزيد بن هارون[٢]، وابن معين مرة[٣]، وابن نُمير[٤]: «صدوق». وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «ما كان به بأس»[٥]. وقال ابن معين مرة: «ليس به بأس»[٦].

المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون: كان يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي لا يُحدِّثانِ عَنه[٧]، وضعفه: ابن سعد[٨]، وابن معين مرة[٩]، وابن عمار الموصلي[١٠]، والجوزجاني[١١]، والعجلي[١٢]، وأبو حاتم الرازي[١٣]، وأبو داود[١٤]، والفسوي[١٥]، والدارمي[١٦]، والنسائي[١٧]، وابن حبان[١٨]، وأبو أحمد

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(٢) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(٣) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين»، ص ٢٣٨

(٤) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(٥) المصدر السابق

(٦) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ٢٧٤، وهي رواية الدَّورقيّ كما في «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٥٦٠

(٧) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والعديل»، ٩: ١٣٨

(٨) ابن سعد، «كتاب الطبقات الكبير»، ٨: ٤٨٠

(٩) انظر: ابن الجنيد، «سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين»، ص ٤٣٢، وهي رواية أيضًا: ابن محرز، «معرفة الرجال»، ص ١٠٣، وابن أبي خيثمة كما في «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨، والمفضَّل الغلابي كما في «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة كما في «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

(١٠) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٣٠١

(١١) الجوزجاني، «أحوال الرجال»، ص ١٤٠

(١٢) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٣٩٣

(١٣) انظر: بن أبي حاتم، «الجرح والعديل»، ٩: ١٣٨

(١٤) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(١٥) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ١٠٨

(١٦) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي»، ص ٢٣٨

(١٧) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ٢٥٥

(١٨) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

الحاكم[١]، والدارقطني[٢]، وقال أحمد بن حنبل: «أحاديثه أحاديث مناكير»[٣]. وقال البخاري: «ذاهب الحديث»[٤]. وقال الفلاس: «متروك الحديث»[٥].

وهو مُكثر من التدليس، وقد رماه بالتدليس كبار النُّقاد: كايزيد بن هارون[٦]، وأبو نعيم الفضل بن دُكين[٧]، وابن معين[٨]، وابن نُمير[٩]، والجوزجاني[١٠]، وأبو زُرْعة[١١]، ويعقوب بن سفيان[١٢]، والنسائي[١٣]، وابن حبان[١٤]، وابن حجر[١٥]. قال ابن نُمير: «كان صاحب تدليس، أفسد حديثه بالتدليس، كان يحدث بما لم يسمع»[١٦]. وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه بالتدليس، كان يحدث بما لم يسمع»[١٧]. وقال ابن حبان:

(١) محمد أبو أحمد الحاكم، «الأسامي والكنى». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٦هـ)، ١: ١٨٩

(٢) الدارقطني، «الضعفاء والمتروكون»، ص ١٩٣

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والعديل»، ٩: ١٣٨

(٤) عقيل بن عطية القاضي، «علل الترمذي الكبير». تحقيق محمود محمد خليل وصبحي السامرائي، (ط١، عمان: الدار العثمانية، ١٤٢٨هـ)، ص ٣٩٣

(٥) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٥٦١

(٦) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(٧) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ٢٧٤

(٨) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٥٦٠

(٩) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(١٠) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٣٠١

(١١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(١٢) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ١٠٨

(١٣) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(١٤) ابن عدي: «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

(١٥) أحمد بن حجر العقسلاني، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». تحقيق أحمد بن علي المباركي، (ط٣، الرياض: ١٤٢٢هـ)، ص ١٨٣

(١٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(١٧) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٣٠١

«كان يدلس على الثقات ما سمع من الضُّعَفَاء، فالتزق بِهِ المناكير التي يرويها عن المشاهير»[(١)].

خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح: الذي يظهر أنَّه ضعيف، صاحب تدليس، وقد أفسد حديثه بكثرة تدليسه، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة من طبقات المدلسين، وهم من ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أنْ يتابع من كان ضعفه منهم يسيرًا[(٢)].

الوجه الثالث: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

الذي يظهر أنَّ أبا زُرْعة الرازي يذهب إلى تضعيف أبي جَنَاب، ولذا أدخله في كتاب أسامي الضعفاء، ويحمل تصديقه له على أنَّه قبل إكثاره من التدليس، فتدليس أبي جناب أفسد حديثه، فَضَعَّفَهُ لأجل ذلك.

(١٢/ ٥) - يَزِيدُ بنُ هُرْمُزَ المَدَنِيُّ، مولى بَنِي لَيْثٍ، وهو غَيْرُ يَزِيدَ الفَارِسِيِّ عَلَى الصَّحِيح، وهُوَ وَالِدُ عَبْدِ اللهِ، ثِقَةٌ، من الثَّالِثَةِ، مَاتَ عَلَى رَأْسِ المِئَةِ[(٣)].

الكلام عن الراوي من وجوه:

الوجه الأول: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره أبو زُرْعة في كتاب أسامي الضعفاء[(٤)].

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «مدينيٌّ ثقة»[(٥)].

الوجه الثاني: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

(١) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

(٢) ابن حجر، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، ص ٦٣

(٣) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٩١٧

(٤) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٧٢

(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٢٩٤

المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون: وثقه كلٌ من: الزهري[١]، وابن سعد[٢]، وابن معين[٣]، والعجلي[٤]. وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بحديثه بأس»[٥]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٦]، ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان[٧]، بـ (صح)؛ إشارة إلى أنَّه تُكُلِّمَ فيه بلا حجة.

المُجَرِحُونَ: ذكره أبو زُرْعة الرازي في أسامي الضعفاء كما تقدم آنفًا.

خلاصة الأقوال والترجيح: يزيد بن هرمز ثقة كما هو ظاهر من أقوال النُّقاد، وقد وثَّقَهُ الزهري، وهو بلديّه وتلميذه، وهو أعرف به من الغريب، وانفراد أبي حاتم الرازي بقوله: ليس بحديثه بأس، هو راجع إلى تشدده كما تقدم.

الوجه الثالث: الترجيح بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

الذي يترجح عن أبي زُرْعة الرازي هو ما نقله عنه ابن أبي حاتم من توثيقه لـ يزيد بن هرمز؛ إذ هو موافق لقول الجمهور، وخاصة أنَّه لم يجرحه أحدٌ، ويُحتمل أن يكون إدخاله في الضعفاء وهمًا أو خطأ، أو سبق قلم ممن روى الكتاب عن أبي زُرْعة؛ وذلك لعدم قيام قرينة مُعتبرة على تضعيفه، ولا يقال إنَّ الذي أدخله في أسامي الضعفاء إنما هو يزيد الفارسي؛ لعدَّةِ أمور:

أولاً: نصَّ على أنَّه «مولى بني ليث»[٨]، وهذا يصدق على يزيد بن هرمز المديني.

(١) ابن أبي خيثمة، «التاريخ الكبير»، ٢: ١٧٧
(٢) ابن سعد، «كتاب الطبقات الكبير»، ٧: ٢٧٩
(٣) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ١٦٤
(٤) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٣٧٠
(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٢٩٤
(٦) ابن حبان، «الثقات»، ٥: ٥٣١
(٧) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٤٥٤
(٨) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٧٢

وثانيًا: نصَّ على أنَّ يزيد بن هرمز هو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز[١].

وثالثًا: نصَّ على نَسَبِهِ، فقال: «مديني»[٢]، وهذا يصدق على الراوي الذي هو قيد الدراسة.

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٢٩٤

(٢) المصدر السابق.

ملحق بالرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة بين الجرح، والجرح الشديد

الرقم	الراوي	سؤالات البَرْذعي	الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي
١-	إبراهيم بن خثيم بن عراك الغفاري	ليس بالقوي، (ص٢٢٠).	منكر الحديث روى عدة أحاديث منكرة (٢/ ٩٨).
٢-	بشار بن الحكم الضبي	ضعيف الحديث، يحدث عن ثابت مناكير، (ص١٠١).	منكر الحديث (٢/ ٤١٦).
٣-	جعفر بن أبي جعفر الأشجعي	واهي الحديث، يحدث عن أبيه، عن ابن عمر بأحاديث ليست لها أصول، (ص١١١).	ليس بقوي (٢/ ٤٩٠).
٤-	حمزة بن أبي حمزة ميمون الجزري	واهي الحديث كل حديثه واه، (ص١٨٩).	ضعيف الحديث (٣/ ٢١٠).
٥-	رِشْدين بن كُريب بن أبي مسلم	واهي الحديث، (ص٤٩٦).	ضعيف الحديث (٣/ ٥١٢).
٦-	زكريا بن مَنْظُور بن ثَعْلَبة، الفُزَري	واهي الحديث، منكر الحديث، (ص١٥٢).	ليس بقوي (٣/ ٥٩٧).
٧-	زياد بن أبي زياد الجَصَّاص	شيخ، (ص١٠٣).	واهي الحديث (٣/ ٥٣٢).
٨-	صالح بن أبي الأَخْضَر اليَمَامي	واهي، عنده عن الزُّهْرِي كتابان: أحدهما: عَرْض، والآخر: مُنَاولة، فاختلطا جميعًا، وكان لا يَعرف هذا من هذا، (ص٤٧٧).	ضعيف الحديث،كان عنده عن الزهري كتابين: أحدهما: عَرْض، والآخر مُنَاولة، فاختلطا جميعًا... (٤/ ٣٩٤).
٩-	عبد العزيز بن عبيد الله بن حَمزة الحمصي	ضعيف الحديث، (ص٢٦٦).	مضطرب الحديث واهي الحديث (٥/ ٣٨٧).
١٠-	عبد الله بن أبي بكر المقدمي	أومى بيده إلى فيه؛ أي الكذب. (ص١٩١).	ليس بشيء، أدركته ولم أكتب عنه. (٥/ ١٨)
١١-	عمر بن قيس المكي	واهي، (ص١٠٤).	لين الحديث (٦/ ١٢٩).
١٢-	عيسى بن ميمون المدني	واهي الحديث، (ص١٣٥).	ضعيف الحديث (٦/ ٢٨٧).
١٣-	الفضل بن عيسى الرَّقاشي	شيخ صالح، إلا أنَّه ضعيف، (ص٨٩)	منكر الحديث (٧/ ٦٤).
١٤-	كثير بن سُلَيم الضّبّي	ضعيف الحديث، (٢٥٩).	واهي الحديث (٧/ ١٥٢).
١٥-	محمد بن كريب بن أبي مسلم	مُنكر الحديث، (١٦٩).	لين (٨/ ٦٨).
١٦-	يحيى بن العلاء البَجَلي، الرازي	واهي الحديث، (ص٢٤١).	في حديثه ضَعْف (٩/ ١٧٩).
١٧-	يحيى بن عمرو بن مالك النُّكْرِي	واهي الحديث، (ص١٨٩)	ضعيف الحديث (٩/ ١٧٦).

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج والتوصيات

النتائج:

أولاً: عدد الرواة الذين تباينت أقوال أبي زُرْعة الرازي فيهم:

تبيَّن من خلال الاستقراء أنَّ عدد الرواة الذين اختلفت فيهم عبارات أبي زُرْعة الرازي على قسمين:

القسم الأول: الرُّواة الذين اختلفت فيهم عبارات أبي زُرْعة الرازي بين الجرح والتعديل، وبلغ عددهم اثني عشر راويًا، وتوزعوا على نوعين:

الأول: رواة نُقل عن أبي زُرْعة فيهم قولان متعارضان في مظان متعددة، وبلغ عددهم: سبعة رواة.

والثاني: رواة أدخلهم أبو زُرْعة في كتابه أسامي الضعفاء، مع ثبوت عبارات تعديل لهم في سؤالات ابن أبي حاتم، وبلغ عددهم: خمسة رواة.

القسم الثاني: الرُّواة الذين اختلفت فيهم عبارات أبي زُرْعة الرازي بين الجرح والجرح الشديد، وبلغ عددهم: سبعة عشر راويًا، وقد اقتصرت الدراسة على تعدادهم، مع بيان اختلاف حال كل راوٍ عند البَرْذَعي وابن أبي حاتم.

ثانيًا: حقيقة الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة الرازي:

خلص البحث إلى أنَّ الأصل في هذا الاختلاف أنَّه ظاهري لا حقيقي له في غالب الرواة، وأنَّه يمكن الجمع بين أقوال أبي زُرْعة فيهم دون تعارض، وتتلخص طرق الجمع في الأمور الآتية: **الأولى**: حمل التعديل: على العدالة أو الرواية من الكتاب، وحمل الجرح: على الضبط أو

الرواية من الحفظ، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: عبد الله بن نافع الصائغ، وهشام بن سعد المدني.

الثانية: حمل بعض عبارات التضعيف على سياق حديثٍ معيَّن، لا على الحكم الكلي في الراوي، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: خطاب بن القاسم، ومحمد بن دينار الطَّاحي.

الثالثة: التفريق بين الحكم على الراوي في بداية أمره، والحكم عليه بعد تغيُّره أو اختلاطه، أو ذهاب كتبه، أو كثرة تدليسه، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: محمد بن دِينار الطَّاحي، ومحمد بن جابر اليَمَامِي، ويحيى بن أبي حَيَّة.

الرابعة: حمل بعض عبارات التضعيف على بدعة الراوي التي غلا فيها، وكان داعية إليها، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: سعيد بن سالم القَدَّاح، فقد كان مرجئًا، غاليًا في بدعته، وداعية إليها.

الخامسة: حمل بعض عبارات التضعيف على تفرد من لا يحتمل تفرده، وقد ظهر ذلك في رواة مثل: عبد الرحمن بن حماد الشُّعَيْثي، وعمر بن مالك الشَّرْعَبِي.

ثالثًا: أسباب اختلاف أقوال أبي زُرْعة الرازي:

أثبت البحث أنَّ اختلاف أقوال أبي زُرْعة الرازي لا يُعزى إلى اضطرابٍ في منهجه، وإنَّما يرجع إلى أسباب نقدية معتبرة، من أبرزها:

١- اختلاف السياق النقدي:

فقد يحكم أبو زُرْعة على الراوي في سياق جوابٍ عن حديثٍ بعينه فيُشدِّد، ثم يحكم عليه حكمًا إجماليًا في موضع آخر، فيخفف.

٢- التفريق بين العدالة والضبط:

إذ يُطلق أبو زُرْعة عباراتٍ مثل :محله الصدق، أو لا بأس به، مع

إدخاله الراوي في الضعفاء؛ لكون ضعفه راجعًا إلى الضبط لا إلى العدالة.

٣- اعتبارات تتعلّق بمرويات الراوي:

ككثرة التدليس، أو كثرة المخالفة، أو التفرد عن شيوخ يُجمع حديثهم، أو الرواية بعد الاختلاط.

٤- تَغَيُّرُ حال الراوي بمرور الزمن:

حيث يُلاحظ أن بعض أحكام أبي زُرْعة المتقدمة تُحمَل على حال الاستقامة، وأحكامه المتأخرة تُحمَل على ما طرأ من تغير في الحفظ، أو القبول للتلقين.

رابعًا: التفريق بين كتاب أسامي الضعفاء وأجوبة السؤالات عند أبي زرعة الرازي:

دلّت الدراسة على أنَّ إدخال أبي زُرعة الرازي لبعض الرواة في كتاب أسامي الضعفاء لا يعني بالضرورة تضعيفهم مطلقًا متى ما تعارض مع ثبوت عبارات التعديل لهم في أجوبته على السؤالات، كما تبيَّن أنَّ أجوبته في السؤالات تصدر في سياقٍ نقديٍّ، يراعي التفريق بين مراتب الجرح والتعديل، وبين العدالة والضبط، مع اعتبار اختلاف الأحوال وتغيّرها، وسياق السؤال وسبب الجواب، وهو ما يفسِّرُ ما قد يظهر من اختلافٍ ظاهري في أقواله.

خامسًا: أظهرت الدراسة أنَّ الجمع بين أقوال النَّاقد الواحد متى أمكن، أولى من ادعاء التناقض أو الاضطراب، وأنَّ الترجيح لا يُصار إليه إلا عند تعذّر الجمع، وهذا المنهج هو الذي جرى تطبيقه في هذا البحث.

التوصيات:

أولاً: يوصي الباحث المتخصصين بالعناية بجمع أقوال النُّقاد التي

اختلفت وتباينت أحكامهم فيها على الرواة، ولا سيَّما عند من يكثر ذلك في أحكامه؛ كابن معين، والنسائي، والذهبي وغيرهم، مع دراسة تلك الأقوال وتوجيهها وفق القواعد المنهجية المعتمدة.

ثانيًا: يوصي الباحث بضرورة التأنِّي في دراسة أقوال النقاد المختلفة في الراوي الواحد قبل الحكم عليها بالتناقض أو الاضطراب، لما في ذلك من أثرٍ بالغ في سلامة الأحكام الحديثية.

ثالثًا: يوصي الباحث المتخصصين في التخريج والدراسات الحديثية التطبيقية بعدم الاعتماد على قولٍ واحدٍ للناقد في الراوي؛ بل بجمع أقواله كلّها، وينظر في سياقها وسببها، قبل إصدار الحكم النهائي.

رابعًا: يوصي الباحث بإدراج التطبيقات العملية على اختلاف أقوال النقاد ضمن مقررات علم الجرح والتعديل؛ لما لها من أثر في ترسيخ المنهج النقدي، وتدريب الطلبة على الجمع والترجيح.

ثبت المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي. «الجرح والتعديل». (ط١، حيدر أباد بالهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ).

ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير. «التاريخ الكبير». تحقيق صلاح فتحي هلال. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

ابن أبي شيبة، عثمان بن محمد. «سؤالات عثمان بن محمد بن شيبة للإمام علي بن المديني». تحقيق محمد علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

ابن القطان، علي بن محمد. «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام». تحقيق الحسين آيت سعيد. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٧هـ).

ابن الكيال، محمد بن أحمد. «الكواكب النيرات». تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي. (ط٢، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، ١٤٢٠هـ).

ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك. «شيوخ عبد الله بن وهب القرشي». تحقيق عامر حسن صبري. (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٨هـ).

ابن بكير، الحسين بن أحمد. «سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث». تحقيق محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية». جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (ط١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ).

ابن حبان، محمد البستي. «الثقات». (ط١، الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ).

ابن حبان، محمد البستي. «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين». تحقيق: محمد بن إنسان فرحات. (ط١، بيروت: دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «النكت على كتاب ابن الصلاح». تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. (ط١، المدينة المنورة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «تقريب التهذيب». تحقيق: طارق بن عوض الله. (ط١، القاهرة: دار الكوثر، ١٤٣١هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «تهذيب التهذيب». باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «فتح الباري بشرح صحيح البخاري». أعتنى به: نظر محمد الفاريابي. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «لسان الميزان». تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة. (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر». تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد السامرائي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٤هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «هدى الساري». تحقيق نظر محمد الفاريابي. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ).

ابن حجر، أحمد العقسلاني. «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». تحقيق أحمد بن علي المباركي. (ط٣، الرياض: ١٤٢٢هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد. «العلل ومعرفة الرجال» - رواية المَرْوَذِيِّ وغيره-. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد. «كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل» - رواية عبد الله-. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار القبس، ١٤٢٧هـ).

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النَّيسابوري. «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ »». تحقيق: د. ماهر بن ياسين الفحل. (ط١، الرياض: دار الميمان، ١٤٣٠هـ).

ابن سعد، محمد بن سعد الزُّهري. «كتاب الطبقات الكبير». تحقيق: علي محمد عمر. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ).

ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان، « تاريخ أسماء الثقات». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣٠هـ).

ابن شاهين، عمر بن أحمد. «تاريخ أسماء الثقات». تحقيق محمد علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النَّمِري. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد». تحقيق: د. بشار عواد معروف وآخرين. (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٣٩هـ).

ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد. «طبقات علماء الحديث». تحقيق أكرم البوشي. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ).

ابن عَدِي، عبد الله الجرجاني. «الكامل في ضعفاء الرجال». اعتنى به: د. مازن بن محمد السرساوي. (ط٣، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ).

ابن عساكر، علي بن الحسن. «تاريخ دمشق». تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ).

ابن محرز، أحمد بن محمد بن قاسم. «معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣٠هـ).

الآجري، محمد بن علي. «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني». تحقيق: د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي. (ط١، مكة المكرمة - بيروت: مكتبة الاستقامة - ومؤسسة الريان، ١٤١٨هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. «التاريخ الكبير». تحقيق: محمد بن صالح الدباسي. (ط١، الرياض: المتميز، ١٤٤٠هـ).

البَرْذعي، سعيد بن عمرو. «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة الرازي»، ومعه «كتاب أسامي الضعفاء». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ).

البرقاني، أحمد بن محمد الخوارزمي. «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، الفاروق الحديثية للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ).

البزار، أحمد بن عمرو. «مسند البزار» - المنشور باسم البحر الزخار-. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ).

البكجري، مغلطاي بن قليج. «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال». تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ).

البيهقي، أحمد بن الحسين. «معرفة السنن والآثار». تحقيق عبد المعطي قلعجي. (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ).

الترمذي، محمد بن عيسى. «الجامع الكبير». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط١، دمشق: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب. «أحوال الرجال». تحقيق عبد العليم البستوي. (ط١، فيصل آباد: حديث أكاديمي، ١٤٣١هـ).

الحاكم، محمد أبو أحمد. «الأسامي والكنى». تحقيق محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٦هـ).

الحاكم، محمد بن عبد الله. «المستدرك على الصحيحين». تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات. (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ).

الحاكم، محمد بن عبد الله. «سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني». تحقيق محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

الحلبي، إبراهيم بن محمد. «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط». تحقيق علاء الدين علي رضا. (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٨).

الختلي، إبراهيم بن عبد الله. «سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق: أحمد محمد نور سيف. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ).

الخطيب، أحمد بن علي البغدادي. «تاريخ بغداد». تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

الخليلي، الخليل بن عبد الله الخليل. «الإرشاد في معرفة علماء الحديث». تحقيق: وليد متولي محمد، (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣١هـ).

الدارقطني، علي بن عمر. «الضعفاء والمتروكون». تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).

الدارمي، عثمان بن سعيد. «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٩هـ).

الدُّوري، العباس بن محمد. «التاريخ ليحيى بن معين». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة». تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. (ط٢، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «المغني في الضعفاء». تحقيق نور الدين عتر. (ط١، دمشق: دار النهاج القويم، ١٤٤٧هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «تذكرة الحفاظ». تحقيق زكريا عميرات. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق». تحقيق مصطفى أبو الغيط. (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤٢١هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «حق الجار». تحقيق هشام بن إسماعيل السقا. (ط١، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٠٥).

الذهبي، محمد بن أحمد. «سير أعلام النبلاء». تحقيق: مجموعة من المحقيقين بإشراف شعيب الأرنؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث». تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. (ط١، لا يوجد معلومات بخصوص بلد ودار الطباعة، ١٤٢٦هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال». تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

السجستاني، سليمان بن الأشعث. «سنن أبي داود». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

السجستاني، سليمان بن الأشعث. «سؤالات أبي داود للإمام أحمد». تحقيق: د. زياد محمد منصور. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ).

العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح. «معرفة الثقات». تحقيق: د. عبد العليم بن عبد العظيم البَسْتوي. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).

العقيلي، محمد بن عمرو. «كتاب الضعفاء»، تحقيق مازن بن محمد السرساوي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٧هـ).

علي بن بلبان الفارسي. «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان». تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ).

الفسوي، يعقوب بن سفيان. «المعرفة والتاريخ». تحقيق: أكرم ضياء العمري. (ط٢، بيرت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).

القاضي، عقيل بن عطية. «علل الترمذي الكبير». تحقيق محمود محمد خليل وصبحي السامرائي. (ط١، عمان: الدار العثمانية، ١٤٢٨هـ).

القشيري، مسلم بن الحجاج. «صحيح مسلم». تحقيق محمد ذهني وآخرين، وعناية محمد زهير الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ).

اللاحم، إبراهيم ين عبد الله. «مقارنة المرويات». (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٣٣).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال». تحقيق: بشار عواد معروف. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب. «السنن الكبرى». تحقيق حسن عبد المنعم شلبي. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب. «سنن النسائي». عناية عبد الفتاح أبو غدة. (ط٣، بيروت: دار البشائر، ١٤٠٩).

الهاشمي، سعدي بن مهدي. «أبو زُرْعة الرازي وجهوده في السنة النبوية». (ط١، المدينة المنورة: مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٢٦هـ).

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499